ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

السياسات العامة في تعزيز وتمويل الابتكار في المملكة العربية السعودية

Public Policies in Promoting and Financing Innovation in the Kingdom of Saudi Arabia

إعداد الطالبة

عمشاء سعد الشلوي

إشراف

د. لمى طارق شيخ

كلية الاقتصاد والإدارة

جامعة الملك عبد العزيز

جدة – المملكة العربية السعودية

تاريخ استلام البحث: 24 / 8 / 2025 تاريخ قبول البحث: 20 / 10 / 2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة السياسات العامة ودورها في تعزيز وتمويل الابتكار في المملكة العربية السعودية، وذلك في ضوء التحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد ضمن رؤية السعودية 2030. وتنبع مشكلة الدراسة من الحاجة إلى تقييم فاعلية السياسات التمويلية ودورها في بناء الاقتصاد المعرفي، مع التركيز على دعم المشاريع الابتكارية وريادة الأعمال. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل السياسات العامة السعودية، من خلال مراجعة الأدبيات والتقارير الرسمية والمبادرات الحكومية ذات الصلة. توصلت الدراسة إلى أن السياسات العامة تسهم بفعالية في دعم تمويل الابتكار، خاصة عبر تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، غير أن التحديات التنظيمية والإجرائية تمثل عائقًا أمام الاستفادة المثلى من تلك السياسات. كما أظهرت النتائج أهمية التمويل الحكومي في تحفيز الاقتصاد المعرفي، إلا أن ضعف التوعية وصعوبة الوصول للمعلومات يحدان من تأثير هذه السياسات. وأوصت الدراسة بضرورة تبسيط الإجراءات، وتعزيز التوعية، وتنويع أدوات التمويل، وإنشاء جهة وطنية موحدة لتمويل الابتكار، مع تحفيز القطاع الخاص ودعم البحث العلمي، بما يسهم في تعزيز بيئة الابتكار وتحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

الكلمات الدالة :السياسات العامة، تمويل الابتكار، الاقتصاد المعرفي، ريادة الأعمال، رؤية السعودية 2030

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract

This research aims to examine public policies and their role in promoting and financing innovation in the Kingdom of Saudi Arabia, in light of the economic transformations the country is witnessing under Saudi Vision 2030. The study's problem stems from the need to evaluate the effectiveness of financing policies and their role in building a knowledge-based economy, with a focus on supporting innovative projects and entrepreneurship. The research relied on a descriptive and analytical approach to analyze Saudi public policies, through a review of literature, official reports, and relevant government initiatives. The study concluded that public policies effectively contribute to supporting innovation financing, particularly through financing small and medium-sized enterprises (SMEs). However, regulatory and procedural challenges hinder the optimal use of these policies. The results also demonstrated the importance of government financing in stimulating the knowledge economy, but poor awareness and difficulty accessing information limit the impact of these policies. The study recommended the need to simplify procedures, enhance awareness, diversify financing tools, and establish a unified national entity for financing innovation, while stimulating the private sector and supporting scientific research. This would contribute to enhancing the innovation environment and achieving sustainable development in the Kingdom.

Keywords: Public policies, innovation financing, knowledge economy, entrepreneurship, Saudi Vision 2030

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل الأول

الإطار التمهيدي للبحث

1-1 المقدمة

يُعَدّ الابتكار أحد الركائز الجوهرية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، كما يمثل محركًا رئيسيًا لتعزيز القدرة التنافسية في ظل التحولات التقنية المتسارعة. وقد أدركت الدول الحديثة أن بناء اقتصاد المعرفة يتطلب بيئة تشريعية وتمويلية قادرة على دعم الابتكار وضمان استمراريته. وفي هذا الإطار، برزت السياسات العامة بوصفها الأداة التنظيمية التي تحدد توجهات الحكومات في تمويل الابتكار ومساندة المشاريع الريادية عبر مختلف مراحل نموها.

وقد أولت المملكة العربية السعودية الابتكار مكانة محورية في رؤيتها الوطنية "رؤية 2030"، باعتباره وسيلة أساسية لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، فأطلقت مبادرات استراتيجية لتأسيس مؤسسات داعمة للبحث والتطوير، وتوفير مصادر تمويل متنوعة للمبتكرين ورواد الأعمال. ومع ذلك، ورغم وضوح التوجهات وتعدد البرامج، تبرز فجوة مهمة تتعلق بمدى قدرة السياسات التمويلية القائمة على مواكبة متطلبات دورة حياة الابتكار، لا سيما في المراحل الأكثر حساسية مثل الانتقال من النمذجة إلى التسويق والتوسع التجاري. وتزداد أهمية هذه الفجوة حين ندرك أن طبيعة الابتكار تستلزم أدوات تمويل مرنة تتقبل مستويات عالية من المخاطرة، وهو ما يثير تساؤلات حول كفاية وتكامل الآليات التمويلية الحالية.

وعليه، يسعى هذا البحث إلى تحليل السياسات العامة في المملكة العربية السعودية المتعلقة بتمويل الابتكار، من خلال تقييم الأدوات والآليات المعتمدة، وقياس مدى مواءمتها لمراحل تطور المشاريع الابتكارية، مع تحديد أبرز التحديات التي تحول دون تحقيق تمويل فعّال ومستدام.

2-1 مشكلة البحث

تتجلى مشكلة البحث في وجود فجوة بين الأهداف الاستراتيجية للسياسات العامة وبين الواقع العملي لتمويل الابتكار، مما يثير الحاجة إلى تحليل الأدوات والآليات التمويلية الحالية، وبيان مدى توافقها مع احتياجات المشاريع الابتكارية، فضلاً عن الكشف عن التحديات والمعوقات التي قد تحد من فاعلية هذه السياسات في تحقيق أهدافها المرجوة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لذلك تتمحور مشكلة هذا البحث حول السؤال الرئيس الآتي: "ما مدى فاعلية السياسات العامة في المملكة العربية السعودية في تعزيز تمويل الابتكار، وما أبرز التحديات التي تواجه تحقيق هذا الهدف؟"

1-3 أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

1. توضيح مفهوم تمويل الابتكار وأهميته في بناء الاقتصاد المعرفي.
2. بيان مفهوم السياسات العامة المتعلقة بدعم الابتكار وأنواعها.
3. تحليل أنواع الابتكارات المالية والأدوات والآليات التمويلية المرتبطة بالابتكار.
4. استعراض مصادر التمويل الحديثة المخصصة لدعم الابتكار وريادة الأعمال.
5. دراسة واقع السياسات العامة السعودية المتعلقة بتمويل الابتكار في إطار رؤية السعودية 2030.
6. إبراز دور الهيئات والصناديق الحكومية في تمويل الابتكار، وتحليل مساهمتها في تعزيز المنظومة الابتكارية.
7. التعرف على أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه فاعلية السياسات التمويلية الموجهة لدعم الابتكار في المملكة.
8. تقديم توصيات لتطوير السياسات العامة بما يسهم في تعزيز تمويل الابتكار وتحقيق التنمية المستدامة.

1-4 أهمية البحث

تتجلى أهمية هذه الدراسة في الدور الحيوي الذي يلعبه الابتكار في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنافسية الوطنية، ولاسيما في التوجيه الاقتصادي للمملكة العربية السعودية القائم على المعرفة بدعم الابتكار والذي يعد أحد الركائز لرؤية السعودية 2030، وتنبع أهمية الدراسة أيضاً من الحاجة إلى تقييم فاعلية السياسات العامة في تعزيز تمويل المشاريع الابتكارية. كما تسهم هذه الدراسة في الكشف عن التحديات التمويلية القائمة، واقتراح حلول لتطوير بيئة الابتكار الوطنية. وتوفر نتائجها مرجعاً لصناع القرار والباحثين في تحسين السياسات التمويلية بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1-5 منهجية البحث وإجراءاتها

اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي، الذي يُعد من المناهج المناسبة لدراسة السياسات العامة وتمويل الابتكار، حيث يتيح هذا المنهج تحليل الوضع الراهن وتقييمه بشكل دقيق من خلال جمع البيانات الوصفية وتحليلها لفهم العلاقة بين السياسات التمويلية والابتكار في المملكة العربية السعودية. بالإضافة لوصف وتحليل السياسات العامة السعودية المتعلقة بتمويل الابتكار من خلال مراجعة الأدبيات المتاحة، واستعراض التقارير الحكومية والمبادرات الوطنية مثل "رؤية السعودية 2030"، مع تسليط الضوء على الأدوات والآليات التي تستخدمها الحكومة لدعم الابتكار.

1-5-1 بيانات البحث:

المصادر: التقارير الحكومية، والكتب والدراسات بالإضافة للأبحاث الأكاديمية المنشورة حول تمويل الابتكار والسياسات العامة.

عينة الدراسة: الهيئات الحكومية: مثل الهيئة السعودية للبيانات وصندوق واعد. والمبتكرون والشركات الناشئة: مثل رواد الأعمال والشركات التي حصلت على تمويل حكومي.

2-5-1 حدود البحث:

ممكن تحديد هذه الحدود على النحو التالي:

الحد الزمني: ركزت الدراسة على السياسات العامة المعتمدة في المملكة العربية السعودية منذ بداية رؤية 2030 (2016) حتى العام 2025، يتم دراسة التغييرات في السياسات خلال هذه الفترة الزمنية ومدى تأثيرها على تمويل الابتكار في مختلف القطاعات.

الحد المكاني: تقتصر الدراسة على المملكة العربية السعودية، مع التركيز على السياسات الوطنية التي تهدف إلى دعم وتمويل الابتكار.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1-5-3 فرضيات البحث أو تساؤلات البحث:

سعت الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: السياسات العامة في المملكة العربية السعودية تساهم بشكل فعال في تعزيز تمويل الابتكار، مما يساهم في تحفيز الاقتصاد المعرفي في المملكة.

الفرضية الثانية: التحديات والمعوقات التنظيمية تشكل عائقًا رئيسيًا أمام فعالية السياسات التمويلية للابتكار في السعودية.

الفرضية الثالثة: التمويل الحكومي للابتكار في السعودية يساهم بشكل رئيسي في نجاح المشاريع الابتكارية الصغيرة والمتوسطة، ويعزز من دورها في الاقتصاد الوطني.

1-6 مصطلحات البحث

1-6-1 التمويل:

يُعرَّف التمويل بأنه توفير الموارد المالية اللازمة في أوقات الحاجة. ويُعتبر تأمين المبالغ النقدية الضرورية لدعم وتطوير المشاريع، سواء كانت خاصة أو عامة، من العناصر الأساسية التي تساهم في تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية. (الغامدي، 2016م).

1-6-2 الابتكار:

يُعرّف الابتكار بأنه عملية تحويل الأفكار الجديدة إلى منتجات أو خدمات أو عمليات تسهم في تحسين الأداء وتلبية احتياجات السوق المتغيرة، ويُعد الابتكار عنصراً محورياً في تحقيق الميزة التنافسية ضمن الأسواق العالمية، حيث تتمكن المؤسسات المبتكرة من توظيف التكنولوجيا بشكل فعّال لتعزيز الإنتاجية وتلبية تطلعات العملاء (Adams, Bessant, & Phelps, 2006).

كما تم تعريف الابتكار بأنه عملية تفكير إبداعي منهجي تهدف إلى تطوير حلول وأفكار جديدة لمعالجة مشكلات قائمة أو تلبية احتياجات مستقبلية. ويتم خلال هذه العملية تحويل الأفكار المبدعة إلى تطبيقات عملية تسهم في تلبية تطلعات الأفراد والمجتمعات. ويركز هذا المنظور على دمج التكنولوجيا الحديثة والموارد المتاحة بما يعزز النمو المستدام ويخلق قيمة مضافة. علاوة على ذلك، يُعد الابتكار ثقافة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مؤسسية تتطلب تفاعلاً إيجابياً بين الإبداع الفردي والبيئة المحيطة، مما يسهم في بناء مستقبل أكثر تنافسية واستدامة. (ياسر قطب، 2025م)..

1-6-3 تمويل الابتكار:

هو برنامج بديل للحلول التمويلية يهدف إلى تقديم الدعم المالي لرواد الأعمال وأصحاب المنشآت الناشئة والصغيرة والمتوسطة. يركز هذا البرنامج على سد الفجوات المالية المحددة التي تواجه المشاريع، مما يسهم في دعم تأسيسها ونموها واستدامتها. (موقع Work Corne).

وهو ايضاً عملية تطوير وتنفيذ منتجات أو خدمات أو عمليات جديدة أو محسّنة، تهدف إلى خلق قيمة مضافة للعملاء وأصحاب المصلحة والمجتمع بشكل عام. يُعتبر هذا النوع من التمويل ضروريًا في بيئات الأعمال التنافسية والديناميكية المعاصرة، حيث تتطور الأسواق باستمرار وتظهر تحديات جديدة. (موقع faster capita، 2025م)..

1-6-4 السياسة العامة:

عرف الباحث الأمريكي هارولد زويل السياسة العامة بأنها تتعلق بكيفية توزيع الموارد والمكاسب والقيم، بالإضافة إلى المزايا المادية والمعنوية. وتشمل هذه السياسة أيضًا تقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، وذلك نتيجة لممارسة القوة أو النفوذ. كما تتأثر السياسة العامة بتأثير الأفراد في المجتمع من قبل أولئك الذين يمتلكون مصادر القوة. (فهمي الفهداوي، 2001م).

الفصل الثاني

الدرسات السابقة

2-3 الدراسات السابقة:

2-3-1 دراسة د. ياسر سيد عبدالسلام قطب، (2025)، بعنوان: آليات الابتكار وريادة الاعمال في الدول العربية في عصر التحول الرقمي.

تناولت الدراسة التحولات الكبرى التي يشهدها العالم العربي في مجال تمويل الابتكار وريادة الأعمال في ظل الثورة الرقمية. ركزت على تحليل آليات التمويل الحديثة المستخدمة في الدول العربية، مثل: التمويل الذاتي، رأس المال المغامر، التمويل الجماعي، التمويل الحكومي، والتمويل الأخضر. كما ناقشت التحديات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

البنيوية مثل ضعف البنية التحتية الرقمية، غياب التشريعات الداعمة، وضعف الثقافة الابتكارية. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمًا الاستبانات والمقابلات مع رواد أعمال وممثلي مؤسسات مالية، لتحليل دور التكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين في تحسين كفاءة التمويل. وأظهرت النتائج أن هناك علاقة طردية قوية بين التحول الرقمي وكفاءة تمويل الابتكار، مع ضرورة تطوير البيئة التنظيمية والاستثمار في البنية الرقمية. ختم الباحث دراسته بالتأكيد على أن التحول الرقمي يشكل فرصة ثمينة للدول العربية للنهوض بمنظومة تمويل الابتكار وريادة الأعمال، لكنه شدد في الوقت ذاته على أن تحقيق هذه الفرصة يتطلب عملاً متكاملاً يشمل تطوير البنية التحتية الرقمية، وسَنّ تشريعات داعمة، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

التعليق على الدراسة: تناولت دراسة "قطب" آليات الابتكار في الدول العربية بشكل عام، اما هذه الدراسة فتناولت موضوع تمويل الابتكار في المملكة العربية السعودية بشكل خاص.

2-3-2 دراسة هايدي علي فهمي، (2024م) بعنوان: الابتكارات المالية ودعم الاستثمار: تحولات التمويل في دول مجلس التعاون الخليجي.

تناولت الدراسة التحولات في النظم التمويلية بدول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على دور الابتكارات المالية والتكنولوجيا المالية في دعم الاستثمار، وتحديدًا في ظل الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل بعيدًا عن الاعتماد على النفط. كما أكدت الدراسة على أن التمويل البديل مثل التمويل الجماعي، وتمويل النظراء، والاستثمار الملائكي أصبح يلعب دورًا متناميًا، خاصة في دعم الشركات الناشئة والابتكارية. كما أوضحت التحديات التي تواجه هذه الدول، مثل هيمنة القطاع المصرفي، وضعف البيئة التنظيمية، وانخفاض الوعي بالمصادر الحديثة. اتبعت الدراسة منهجًا تحليليًا وصفيًا، استعرضت من خلاله تطور أدوات التمويل من النماذج التقليدية إلى الحديثة، ثم حللت تطبيقات هذه الأدوات في دول الخليج، ومدى ارتباطها بمعدلات النمو الاقتصادي. وفي الخاتم اكدت الدراسة على أن دول مجلس التعاون الخليجي قد شهدت تطورًا ملحوظًا في منظومتها التمويلية خلال السنوات الأخيرة، من خلال تبني أدوات التكنولوجيا المالية والابتكارات الحديثة في التمويل. ورغم هذا التقدم، إلا أن الدراسة أشارت إلى استمرار سيطرة القطاع

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصرفي التقليدي، وضعف التنافسية، وقصور البيئة التشريعية كأبرز التحديات التي تعيق انتشار هذه الأدوات ودعم الابتكار.

التعليق على الدراسة: الدراسة تسلط الضوء على بيئة تمويل الابتكار في دول الخليج ومنها المملكة العربية السعودية، مما يدعم الخلفية النظرية للدراسة. وتوفر تحليلاً للمصادر الحديثة للتمويل في المملكة العربية السعودية وتحدياتها، وهو ما يتقاطع مباشرة مع أهداف هذه الدراسة حول السياسات العامة في هذا المجال.

2-3-3 دراسة زواويد لزهاري، وحجاج نفيسة، (2018)، بعنوان: التنافسية وبيئة الاعمال الجديدة كعامل لتنمية الابتكار المالي في المؤسسات المالية.

تناولت هذه الدراسة فكرة أهمية الابتكار المالي للمؤسسات المالية في سياق التنافسية والبيئة الجديدة، حيث أصبح الابتكار المالي ضرورة ملحة تفرضها التغيرات المعقدة والمتشابكة التي يشهدها العالم اليوم. إن الابتكار المالي داخل المؤسسات المالية يعد أمرًا أساسيًا يفرضه الواقع الاقتصادي والمالي المتغير. وتتجلى أهمية الابتكار المالي في استمرارية وتطور المؤسسات المالية في مواجهة التحديات العالمية، حيث يمكنها من التعامل مع المشكلات المعاصرة والاستعداد للتحديات المستقبلية. وفيما يتعلق بمنهجية الدراسة، فقد تم اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لاستكشاف ووصف الجوانب المعرفية المرتبطة بنشاطات الابتكار المالي التي تمارسها المؤسسات المالية، كما ختم البحث بانهُ في ظل التنافسية والبيئة الجديدة التي يتسم بها المحيط المالي الدولي، يتعين على المؤسسات المالية والمصرفية الاعتماد على استراتيجيات فعالة تعزز من ريادتها وقدراتها التنافسية لمواجهة تحديات الانفتاح الاقتصادي والعولمة. ويُعتبر تشجيع العمليات الابتكارية داخل المؤسسة، من خلال دعم القدرات والكفاءات الابتكارية، من أهم هذه الاستراتيجيات، خاصة مع تسارع التطور التقني والتكنولوجي.

التعليق على الدراسة: تناولت دراسة "لزهاري" موضوع التنافسية في بيئة العمل كعامل للابتكار اللامالي ضمن اطار المؤسسات المالية، اما هذه الدراسة فتناولت موضوع تمويل الابتكار من قبل الحكومة المملكة العربية السعودية..

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2-3-4 دراسة سهام محمد عبدالعزاوي، وسالم سوادي حمود، (2014م)، بعنوان: دور المصارف الحكومية والخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة.

تناولت الدراسة أهمية المشروعات الصغيرة وضرورة تمويلها، مع التركيز على دور الجهات الممولة في دعم هذه المشاريع. اعتمد الباحثون على عينة من المصارف الحكومية والخاصة والمشروعات الصغيرة التي حصلت على قروض منها. استخدموا منهجًا وصفيًا تحليليًا لجمع وتحليل البيانات، حيث تم اختيار 70 مشروعًا صغيرًا من ست مصارف في بغداد. أثبتت النتائج أن التمويل الممنوح من المصارف له تأثير إيجابي على تشغيل وتطوير المشروعات الصغيرة، رغم أن نسبة القروض المقدمة لهذه المشاريع كانت منخفضة. واختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها، إنشاء وحدة إقراض متخصصة داخل المصارف الحكومية لدعم المشروعات الصغيرة، مع توفير التدريب اللازم للموارد البشرية. وتخصيص الأموال الضرورية لزيادة نسبة القروض الممنوحة لهذه المشاريع، مما يعزز دورها في زيادة الدخل وتوفير فرص العمل

التعليق على الدراسة: دراسة عبدالعزاوي تناولت دور المصارف الخاصة والعامة ودورها في تمويل المشاريع الصغيرة، اما هذه الدراسة فتناولت موضوع تمويل الابتكار من قبل الجهات الحكومية فقط دون الخاصة وضمن إطار المملكة العربية السعودية.

2-3-5 دراسة بوبعة عبدالوهاب، (2012م)، بعنوان: دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

تناولت هذه الدراسة دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تُعتبر محركًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية. وقد تم تسليط الضوء على التحديات التي تواجه هذه المؤسسات، وخاصة مشكلة التمويل التي تُعد من العقبات الرئيسية أمام نموها وتوسعها. كما استعرضت الدراسة أهمية البحث عن مصادر تمويل جديدة تتناسب مع خصائص هذه المؤسسات، حيث تم التطرق إلى رأس المال المخاطر كخيار فعّال. يُبرز هذا النوع من التمويل قدرته على تقديم الدعم المالي والتوجيه الاستراتيجي، مما يعزز من قدرة المؤسسات على تجاوز العقبات التمويلية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتحقيق ميزة تنافسية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع، وتحليلها لاستخراج النتائج التي تسهم في اتخاذ قرارات مناسبة. كما تم استخدام منهج دراسة الحالة لإجراء دراسة ميدانية تُظهر تأثير الابتكار في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية. ختم الباحث دراسته بأن الابتكار في المنتجات يعد عنصرًا حيويًا لنجاح المؤسسات في ظل التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال، مما يساعد المؤسسات على تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

التعليق على الدراسة: تناولت دراسة عبدالوهاب موضوع الابتكار ومدى أهميته في دعم المؤسسات الاقتصادية وتطوير الاقتصاد في الجزائر، اما الدراسة الحالية فتناولت موضوع مدى دعم المملكة العربية السعودية في دعم الابتكار وتمويله وتطويره.

التحليل المقارن للدراسات السابقة

تتفق دراسة قطب (2025) مع الدراسة الحالية في التركيز على آليات التمويل ودورها في تعزيز الابتكار وريادة الأعمال، إلا أنها تناولت الظاهرة في الإطار العربي العام مع إبراز أثر التحول الرقمي، بينما تركّز هذه الدراسة على المملكة العربية السعودية تحديدًا، وعلى السياسات العامة الحكومية ودورها في دعم التمويل. وبذلك تبرز الفجوة البحثية في قلة الدراسات التي حللت السياسات الوطنية بعمق ضمن السياق السعودي.

أما دراسة هايدي علي فهمي(2024) ، فقد ركزت على التحولات التمويلية في دول مجلس التعاون الخليجي عبر أدوات التكنولوجيا المالية والابتكار المالي. وهي قريبة الصلة بموضوع هذه الدراسة، إذ توفّر إطارًا إقليميًا مقارنًا يوضح التحديات المشتركة مثل هيمنة القطاع المصرفي وضعف البيئة التشريعية. غير أن الدراسة الحالية تختلف في كونها تسعى إلى تحليل مدى تكامل السياسات العامة السعودية مع دورة حياة الابتكار كاملة، وهو ما لم تتناوله دراسة فهمي بصورة مباشرة.

في المقابل، تناولت دراسة لزهاري وحجاج (2018) الابتكار المالي في المؤسسات المالية ضمن سياق التنافسية والعولمة، وهي بذلك تركز على المستوى المؤسسي أكثر من المستوى الوطني أو الحكومي. بينما تنصبّ هذه الدراسة على دور الدولة في توفير آليات التمويل، ما يوضح اختلاف مستوى التحليل بين الدراستين.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أما دراسة عبدالعزاوي وحمود (2014) فقد عالجت تمويل المشاريع الصغيرة من خلال المصارف الحكومية والخاصة، مبينة أثر القروض على التنمية الاقتصادية. وتختلف عنها الدراسة الحالية في أن تركيزها ليس على المشاريع الصغيرة عمومًا، بل على الابتكار بوصفه نشاطًا عالي المخاطرة يحتاج أدوات تمويلية خاصة، كما أنها تتناول التمويل الحكومي في المقام الأول.

وأخيرًا، ركزت دراسة عبدالوهاب (2012) على دور الابتكار في دعم الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مع إبراز مشكلة التمويل ورأس المال المخاطر كأداة بديلة. ورغم تقاطعها مع الدراسة الحالية في إبراز أهمية التمويل، إلا أنها تختلف في أنها ركزت على البعد المؤسسي والاقتصاد الجزائري، بينما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل السياسات العامة السعودية وما تتيحه من أدوات لدعم منظومة الابتكار الوطنية.

3-2 المبحث الأول: الأسس النظرية لتمويل الابتكار والسياسات العامة

تمثل الأسس النظرية لتمويل الابتكار والسياسة العامة محورًا رئيسيًا في فهم ديناميكيات النمو الاقتصادي الحديث. يعتمد الابتكار على توفر بيئة تمويلية مناسبة تدعم المخاطرة و تضمن استدامة المشاريع الريادية. وتُعد السياسات العامة أداة فعالة في توجيه الموارد نحو الأنشطة الابتكارية وتعزيز التنافسية. من خلال تحليل الأطر النظرية، يمكن تحديد العلاقة بين الدعم الحكومي وتطور منظومات الابتكار. يهدف هذا البحث إلى استكشاف الأسس النظرية التي تربط بين تمويل الابتكار وصياغة السياسات العامة، وأثرها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

3-2-1 المطلب الأول: تعريف تمويل الابتكار وأهميته في الاقتصاد المعرفي

تمويل الابتكار: هو مجموعة من الحلول والآليات المالية المصممة لسد الفجوة بين التمويل التقليدي والاحتياجات المالية لتحقيق أهداف التنمية، من خلال أدوات مثل الالتزامات السوقية المسبقة والسندات التنموية وصناديق المطابقة والضمانات. (موقع (MedAccess, 2021م).

وهو تحويل الفكرة لمشروع حيث تتحول الأفكار إلى تطبيقات جديدة، حيث يتطلب ذلك وضع خطة عمل واضحة تتضمن أساليب مناسبة لدراسة احتياجات المستخدمين. يجب أن يأخذ المشروع في الاعتبار التكنولوجيا الحديثة ومتطلبات السوق، مع التركيز على تلبية احتياجات المستهلكين وفقًا للظروف الحالية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والتكاليف المرتبطة بالتطوير. يهدف المشروع إلى تحديد التكاليف المتعلقة بالابتكار، مع الأخذ بعين الاعتبار المؤسسة التجارية أو الصناعية المعنية. من الضروري أيضًا تحليل المنافسين في السوق وفهم التغيرات التي قد تؤثر على المبيعات. يتطلب ذلك دراسة شاملة للسوق والبيئة المحيطة، لضمان أن تكون النتائج متوافقة مع الابتكارات المستهدفة. (علي عبدالكريم، د.ت)

ويُعرّف تمويل الابتكار ايضاً بأنه مجموعة من الحلول والآليات المالية التي تخلق طرقًا قابلة للتوسع وفعّالة لتوجيه الأموال الخاصة من الأسواق المالية العالمية والموارد العامة نحو حل المشكلات العالمية الملحة. (ILO, 2018).

وهو استخدام أدوات مالية جديدة أو معدّلة، مثل السندات الخضراء، لجذب رؤوس الأموال من مستثمرين يرغبون في دعم مشاريع تتجاوز قدرات المانحين التقليديين والمؤسسات الخيرية، مثل البنية التحتية منخفضة الكربون. (Citi, 2014).

كما يُعرّف تمويل الابتكار بأنه هياكل أو ترتيبات تمويلية إبداعية تُسهّل نقل الأموال من مصادر مهتمة بتمويل غرض معين إلى مجالات أو قطاعات تحتاج إلى الأموال لمواصلة أنشطتها، مع التركيز على التعليم .(موقع (norrag).

ويعرف هذا المصطلح بأنه: وسيلة لدعم المؤسسات الناشئة التي تُقدّم حلولًا جديدة، عبر أدوات مثل التمويل الجماعي أو المنح أو القروض الميسّرة. (بوميدين يوسف، 2016م).

ويشير تمويل الابتكار إلى استثمار الموارد المالية في البحث والتطوير وتحويل الأفكار إلى منتجات أو خدمات قابلة للتسويق، غالبًا من خلال رأس المال المغامر أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص. (موقع FasterCapital).

والابتكار المالي يُعرف بأنه الاستخدام الفعّال للأفكار والتكنولوجيا الحديثة في تطوير الخدمات والمنتجات المالية، مما يسهم في تعزيز كفاءة النظام المالي وتحقيق أهداف الاقتصاد المستدام. يهدف الابتكار المالي إلى تقديم حلول مالية مبتكرة تلبي احتياجات الأفراد والشركات بطرق أكثر فعالية وكفاءة، ويُعتبر عنصرًا أساسيًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو المستدام. كما يُعد الابتكار المالي جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الاقتصاد المستدام، حيث يُساهم في تعزيز الفعالية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والكفاءة في استخدام الموارد المالية. من خلال تطوير منتجات مالية جديدة تتماشى مع متطلبات السوق واحتياجات المستهلكين، يمكن أن يُحدث الابتكار المالي تحولًا إيجابيًا في النظام المالي، مما يعزز النمو المستدام ويحقق التوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي، يُعتبر دعم وتشجيع الابتكار المالي عنصرًا حيويًا ضمن الجهود المبذولة لبناء اقتصاد قائم على المعرفة، حيث يسهم الابتكار في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمجتمعات. (موقع wisdomglobal، 2024م).

2-2-3 المطلب الثاني: مفهوم السياسات العامة وأنواعها المتعلقة بدعم الابتكار

مفهوم السياسات العامة: السياسات العامة هي مجموعة من القرارات التي تتخذها الحكومات لتوجيه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق أهداف معينة، مثل التنمية المستدامة، التحسين البيئي، والتطوير التكنولوجي. تقوم هذه السياسات على تحديد المشكلات العامة، وتقديم الحلول المناسبة التي تؤثر بشكل إيجابي على المجتمع (Dunn, 2018).

أنواع السياسات العامة: تتنوع السياسات العامة بناءً على أهدافها ووسائل تنفيذها. من أهم الأنواع التي **تتعلق بالابتكار:**

1 **السياسات التنظيمية:** التي تهدف إلى تنظيم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن تطوير الابتكار التكنولوجي، من خلال قوانين وتشريعات تحفز البحث والتطوير.

2 **السياسات التوزيعية:** التي تهدف إلى توزيع الموارد بين القطاعات المختلفة، مثل تخصيص الأموال لدعم الشركات الناشئة أو الابتكار التكنولوجي

3 **السياسات الإجرائية:** التي تركز على تسهيل تنفيذ السياسات من خلال تقليل البيروقراطية، وتسهيل الحصول على الموافقات الحكومية للمشروعات الابتكارية .(الزهراني، 2017).

وتتطلب السياسات العامة لدعم الابتكار بيئة ملائمة للبحث والتطوير، وتشمل:

تشجيع البحث والتطوير وذلك من خلال تمويل الأبحاث العلمية والتكنولوجيا الجديدة، وكذلك تقديم حوافز ضريبية للقطاع الخاص.

1. **الاستثمار في التعليم والتدريب:** لتطوير المهارات اللازمة للابتكار في المجالات التقنية والعلمية .
2. **تحفيز الشركات:** من خلال تقديم دعم مالي أو تسهيلات تشريعية للشركات المبتكرة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. **تحسين البنية التحتية:** من خلال تطوير البنية التحتية التقنية التي تدعم الابتكار. (OECD, 2020).

تتمثل بعض السياسات التي تدعم الابتكار في:

1. **السياسات المالية:** مثل تقديم منح أو تمويلات للمشروعات الابتكارية.
2. **السياسات التنظيمية:** تهدف إلى تسهيل عملية الابتكار من خلال إزالة الحواجز التنظيمية.
3. **السياسات التعليمية:** من خلال التركيز على التعليم والتدريب في المجالات التكنولوجية. (الزهراني، 2017).

3-3 المبحث الثاني: أدوات وآليات تمويل الابتكار

يُعد التمويل أحد الركائز الأساسية في منظومة الابتكار، حيث يعتمد نجاح المشاريع الابتكارية على توافر مصادر مالية مرنة ومتنوعة. ومع تطور الاقتصاد، أصبحت الحاجة ماسة لتطوير أدوات تمويلية تدعم البحث والتطوير، وتُمكّن المبتكرين من تحويل أفكارهم إلى منتجات وخدمات ذات قيمة. تتفاوت آليات التمويل ما بين الدعم الحكومي، ورؤوس الأموال الجريئة، والحاضنات، وصناديق الاستثمار المتخصصة. يهدف هذا المبحث إلى تحليل أبرز أدوات وآليات تمويل الابتكار ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

3-3-1 المطلب الاول انواع تمويل الابتكار

تُعتبر آليات تمويل الابتكار وريادة الأعمال من العوامل الأساسية التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي ودعم المشاريع المبتكرة. تشمل هذه الآليات عدة أنواع من التمويل، كل منها له خصائصه ومميزاته.

1. **التمويل الذاتي:**

يُعد التمويل الذاتي أحد أبسط وأول أشكال التمويل التي يلجأ إليها رواد الأعمال، حيث يعتمد على الموارد المالية الشخصية. على الرغم من أن هذا النوع من التمويل يوفر للرياديين درجة من السيطرة على مشاريعهم، إلا أنه يظل محدودًا من حيث الحجم. وبالتالي، قد لا يكون كافيًا لتلبية احتياجات المشاريع الناشئة التي تتطلب استثمارات كبيرة للنمو والتوسع.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. **رأس المال المغامر**

يُعتبر رأس المال المغامر واحدًا من أهم آليات تمويل المشاريع المبتكرة، حيث يتيح للمستثمرين دعم الشركات الناشئة ذات المخاطر العالية ولكن ذات العوائد المحتملة الكبيرة. ووفقًا لدراسة أجراها Gompers وLerner (2001)، فإن رأس المال المغامر يعزز من قدرة الشركات الناشئة على تحقيق النمو في بيئات تتسم بالتحديات. من الأمثلة البارزة على هذا النوع من التمويل، شركات مثل كريم وأوبر، التي حصلت على استثمارات كبيرة من شركات رأس المال المغامر مثل Sequoia Capital، مما ساعدها على التوسع السريع وتحقيق النجاح.

3. **التمويل الجماعي**

يتيح التمويل الجماعي الفرصة للمشاريع الصغيرة لجمع الأموال من جمهور واسع عبر الإنترنت. ووفقًا للدراسة التي أجراها Schwienbacher وLarralde (2012)، تعتبر منصة Kickstarter مثالًا ناجحًا للتمويل الجماعي، حيث تمكنت مشاريع مثل Pebble Watch من جمع ملايين الدولارات من المساهمات الفردية. يعكس هذا النوع من التمويل كيف يمكن للأفراد دعم الأفكار المبتكرة وتحقيق النجاح التجاري.

4. **التمويل الحكومي**

يُقدّم التمويل الحكومي الدعم للمشاريع من خلال منح أو قروض ميسرة أو إعفاءات ضريبية. يسعى هذا النوع من التمويل إلى تعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخاصة تلك التي يقودها رواد الأعمال الشباب. على سبيل المثال، يقدم صندوق خليفة لتطوير المشاريع في الإمارات تمويلاً مخصصًا للمشاريع الصغيرة، مما يسهم في تعزيز الابتكار والقدرة التنافسية.

5. **التمويل الأخضر**

يركز التمويل الأخضر على دعم المشاريع المستدامة التي تساهم في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة. تمثل مشاريع الطاقة الشمسية في مصر، مثل مشروع بنبان في محافظة أسوان، نموذجًا ناجحًا للتمويل الأخضر، حيث يتم توجيه الاستثمارات نحو مشاريع تعزز من استخدام الطاقة المتجددة وتقلل من الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فعالية آليات التمويل في العالم العربي: تشير تقارير البنك الدولي (2021) إلى أن الدول العربية تواجه تحديات كبيرة في الوصول إلى رأس المال المغامر ومنصات التمويل الجماعي. هذه التحديات تحدّ من إمكانيات الابتكار والنمو في المنطقة، حيث يعاني رواد الأعمال من صعوبة الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم. (د.ياسر عبدالسلام قطب، 2025م)

3-3-2 المطلب الثاني: ادوات وآليات تمويل الابتكار

يُعد التمويل المباشر أحد الركائز الأساسية لدعم الابتكار، ويشمل هذا النوع من التمويل كلّاً من المصادر الخاصة والعامة. فمن ناحية التمويل الخاص، يعتمد الابتكار في مراحله الأولية غالباً على المدخرات الشخصية، سواء تلك الخاصة بالمبتكر نفسه أو بمحيطه الاجتماعي مثل الأسرة والأصدقاء. كما قد يسهم الشركاء أو الموظفون في تمويل المشروع من خلال مدخراتهم الشخصية. وتُعد الأرباح غير الموزعة من المشاريع القائمة مصدرًا مهمًا لإعادة استثمارها في الابتكار. إلى جانب ذلك، يلعب المستثمرون الملائكة دورًا بارزًا في توفير الدعم المالي للمشروعات المبتكرة، خصوصًا في مراحلها المبكرة، إذ يقدمون التمويل مقابل حصص في المشروع. وبصورة مماثلة، يبرز رأس المال الجريء كأداة تمويل رئيسية، حيث تستثمر شركات متخصصة في الشركات الناشئة ذات الإمكانيات العالية للنمو. كذلك تمثل القروض المصرفية أحد مصادر التمويل التقليدية، وإن كانت تتطلب شروطًا وضمانات تختلف بحسب طبيعة المشروع. وهناك أيضاً تمويل سلاسل القيمة، الذي يسهم في تعزيز الترابط بين المراحل المختلفة للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى التمويل الجماعي الذي يتيح جمع مبالغ مالية من عدد كبير من الأفراد من خلال منصات إلكترونية، مما يوفر مصدرًا حديثًا وفعالًا للتمويل. أما التمويل العام، فإنه يشمل موارد مالية تقدمها الحكومات أو الجهات التابعة لها، مثل التمويل الأولي الذي يُمنح لدعم المشاريع الابتكارية في مراحلها التأسيسية. وتُسهم صناديق الاستثمار المشترك في توجيه الموارد نحو البحث والتطوير، مما يعزز من بيئة الابتكار على المدى الطويل. (احمد الشميمري، 2024م)

وعلى صعيد آخر، توجد أدوات تمويل غير مباشرة تسهم في دعم الابتكار دون أن تكون مصدرًا مباشرًا للتمويل النقدي. من بين هذه الأدوات الحوافز الضريبية التي تُخفف من العبء المالي على المبتكرين، وضمانات القروض التي تقلل من المخاطر المرتبطة بالحصول على التمويل، إلى جانب الإنفاق

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

العام على البحث والتطوير الذي يُعد استثمارًا طويل الأجل في البنية التحتية المعرفية. كما تُعد الجوائز والمسابقات من الآليات التحفيزية التي تشجع الأفراد والمؤسسات على تقديم حلول مبتكرة من خلال مكافآت مالية أو معنوية. (احمد الشميمري، 2024م).

التمويل ودورة حياة المشروع:

تختلف احتياجات التمويل وتتنوع مصادره باختلاف مراحل تطور الشركات الناشئة، حيث ترتبط كل مرحلة بمجموعة محددة من الأنشطة والأهداف الاستثمارية، ويُصمم التمويل وفقًا لهذه الخصائص لضمان استدامة النمو وتحقيق التوسّع المطلوب.

في **المرحلة الأولى**، والتي تُعرف برأس المال التأسيسي أو التمويل البذري (Seed Funding)، يُعد هذا النوع من التمويل المدخل الأساسي نحو الاستثمار في الشركات الناشئة. تُركز هذه المرحلة على البحث الأولي، وتطوير الفكرة إلى نموذج أولي للمنتج أو الخدمة، بالإضافة إلى تشكيل الفريق الأساسي. وتُعد هذه المرحلة من أخطر المراحل في حياة المشروع، حيث تواجه الشركات الناشئة ما يُعرف بـ "وادي الموت"، وهي الفترة التي تكون فيها الإيرادات معدومة أو محدودة للغاية مقابل ارتفاع التكاليف التشغيلية. ولذلك، غالبًا ما تعتمد الشركات في هذه المرحلة على التمويل من المصادر الشخصية، مثل المدخرات الخاصة، أو دعم الأسرة والأصدقاء، إلى جانب التمويل الجماعي والمستثمرين الملائكة الذين يبحثون عن فرص مبكرة واعدة. مع تجاوز مرحلة التأسيس، تنتقل الشركة إلى **المرحلة الثانية** و ما يُعرف بالمرحلة المبكرة، وتحديدًا تمويل "السلسلة أ"، حيث تبدأ الشركات في البحث عن تمويل خارجي لدعم النمو، خاصة بعد إثبات وجود قاعدة مستخدمين نشطة وإيرادات مستقرة. يهدف هذا التمويل إلى تحسين المنتجات الحالية، وتوسيع العمليات التسويقية، ودعم فرق المبيعات، ويأتي عادةً من شركات رأس المال الجريء التي تركز على المشاريع التي تُظهر مؤشرات واضحة على إمكانات النمو والتوسع.

عندما تنجح الشركة في تحقيق نمو ملحوظ، تبدأ بالانتقال إلى هي تمويل "السلسلة ب"، والذي يُوجَّه نحو توسيع نطاق السوق وتنمية الفريق، بالإضافة إلى التوسع الجغرافي وتطوير منتجات أو خدمات جديدة. ويُموّل هذا النوع من خلال شركات رأس المال الجريء المتخصصة في دعم الشركات في مراحل النمو المتقدمة، إلى جانب بعض الشركات الاستثمارية التي تركز على القطاعات سريعة التطور.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المرحلة الثالثة وهي تمويل "السلسلة ج"، فيُخصص للشركات التي بلغت مرحلة متقدمة من النمو وتسعى إلى توسيع نطاق أعمالها بشكل كبير، سواء من خلال الدخول إلى أسواق جديدة أو إطلاق خطوط إنتاج وخدمات إضافية. كما قد تُستخدم هذه الجولة من التمويل للتحضير لعملية الطرح العام الأولي (IPO)، أو للاستحواذ على شركات أخرى بغرض تعزيز القدرات والموارد البشرية. وتُموّل هذه المرحلة عادة من قبل شركات الأسهم الخاصة، والبنوك الاستثمارية، وصناديق التحوط، إلى جانب شركات رأس المال الجريء التي تركز على المراحل المتقدمة. تأتي بعد ذلك مرحلة تمويل الميزانين (Mezzanine Financing)، والتي تُعد جسرًا نحو الاكتتاب العام. في هذه المرحلة، يُتوقع من الشركات أن تقدم خارطة طريق واضحة لتحقيق الأرباح وتوليد العائد للمستثمرين. ويُستخدم هذا التمويل عادة لتغطية النفقات المرتبطة بالإعداد للاكتتاب العام، ويُعاد سداده لاحقًا من العائدات التي تتحقق بعد طرح الأسهم في السوق.

المرحلة الرابعة من دورة حياة التمويل تتمثل في الاكتتاب العام الأولي، وهو ما يُعد ذروة نجاح الشركات الناشئة، حيث تقرر الشركة التحول إلى كيان عام من خلال طرح أسهمها في البورصة. وتُستخدم هذه الخطوة لجمع أموال إضافية لدعم النمو المستقبلي، أو لتمكين المؤسسين والمستثمرين الأوائل من تسييل حصصهم وتحقيق عوائد مالية. ويتطلب الإعداد للاكتتاب العام تقييمًا دقيقًا لقيمة الشركة، وتحضير مستندات تنظيمية تُعرض على الجهات الرقابية المختصة، ويتم التمويل في هذه المرحلة من خلال مستثمري الأسهم العامة الذين يشترون الأسهم عند الطرح الأولي.

وأخيرًا، تدخل الشركة **المرحلة الخامسة**، وهي مرحلة السوق العامة أو السوق الثانوية، حيث يُصبح تداول الأسهم متاحًا بين المستثمرين في السوق المفتوحة، دون أن يشمل ذلك إصدار أسهم جديدة من قبل الشركة. وبالتالي، لا تحصل الشركة على تمويل مباشر من هذه العمليات، بل يتحقق العائد فقط لحملة الأسهم. ومن الأمثلة البارزة في هذا السياق، ما حدث في عام 2013 عندما باع مارك زوكربيرغ، الرئيس التنفيذي لشركة فيسبوك، عددًا كبيرًا من أسهمه الخاصة في السوق لتحقيق عوائد شخصية، دون أن تتأثر الشركة ماليًا مباشرة بهذه الصفقة، إذ إن العوائد ذهبت إليه كمستثمر فردي. (احمد الشميمري، 2024م).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3-3-3 المطلب الثالث: مصادر التمويل الحديثة للابتكار

تتعدد مصادر التمويل الحديثة للابتكار ومنها:

1. **التمويل الجماعي (Crowd Funding):** يُعد التمويل الجماعي أحد الأساليب التمويلية الحديثة التي تُنجز غالبًا من خلال منصات إلكترونية على الإنترنت، حيث يتم التمويل بشكل مباشر دون تدخل وسيط مالي تقليدي. وتتيح هذه المنصات أدوات متقدمة لتقييم المقترضين أو المستفيدين من التمويل، بما في ذلك مدى الجدارة الائتمانية، وابتكارية وحداثة الفكرة، إلى جانب توفير خدمات تقنية تسهّل إدارة عمليات السداد وجدولة الدفعات المستحقة.

يتمثل جوهر التمويل الجماعي في جمع مبالغ مالية صغيرة من عدد كبير من الممولين أو المقرضين، ما يُمكّن أصحاب المشاريع—وخاصة ذوي التصنيف الائتماني المنخفض—من الحصول على التمويل اللازم بسرعة وبتكلفة تمويلية أقل نسبيًا مقارنة بالخيارات التقليدية. ومن ناحية أخرى، يحقق الممولون في هذا النوع من التمويل عوائد أعلى نسبيًا مما توفره الأدوات المالية التقليدية، مثل الودائع المصرفية، ما يجعله خيارًا جذابًا للطرفين.

ويُستخدم التمويل الجماعي بشكل رئيسي لتمويل المشاريع الناشئة أو الأفكار الابتكارية، بدلاً من الشركات أو المؤسسات التجارية الكبرى. وتتعدد أشكاله، من أبرزها التمويل الجماعي القائم على الأسهم (Equity Crowd Funding)، حيث يحصل الممول على حصة أو أسهم في المشروع مقابل مساهمته المالية، وهو ما يمنحه حقوقًا محتملة في العوائد أو الأرباح المستقبلية. وهناك كذلك التمويل الجماعي القائم على المكافآت أو التبرعات (Reward or Donation-Based Crowd Funding)، حيث يُقدَّم التمويل إما كهبة لا تُرد، أو مقابل مزايا عينية، مثل الحصول على المنتج النهائي مجانًا أو بأسعار تفضيلية، أو التمتع بإمكانية الوصول المبكر إليه.

2. **تمويل النظراء (Peer-to-Peer Lending):** أحد أشكال التمويل الجماعي، غير أنه يختلف عنه في الغرض والاستخدام. ففي حين يُستخدم التمويل الجماعي في الغالب لدعم المشاريع الناشئة والأفكار الابتكارية، يركز تمويل النظراء على تعزيز رأس المال العامل في المنشآت القائمة، ويُمنح عادةً على شكل

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قروض تحمل معدلات فائدة تشكل العائد الأساسي للممولين. يتم هذا النوع من التمويل عبر منصات إلكترونية متخصصة تربط بين المقرضين والمقترضين دون وسيط مالي تقليدي.

3. **أما التخصيم (Factoring)**، فيشير إلى عملية بيع الحسابات المدينة (الذمم المدينة) لشركة متخصصة، تُعرف بشركة التخصيم. تلجأ المؤسسات إلى هذا الخيار من أجل تحسين تدفقاتها النقدية، خاصة في حال تأخر المدفوعات من العملاء. تقوم شركات التخصيم بدفع نسبة تتراوح عادة بين 75% و80% من إجمالي قيمة الحسابات المدينة، وتحتفظ بالباقي كاحتياطي إلى حين تحصيل المبالغ من العملاء. يساهم هذا النوع من التمويل في تعزيز السيولة على المدى القصير، ويُعد أداة فعالة لتسريع دوران رأس المال العامل، كما يخفف من المخاطر المرتبطة بالديون المعدومة. وتُعد جودة الحسابات المدينة عاملاً حاسمًا في مدى قدرة المنشأة على الاستفادة من هذا الأسلوب. كما يُعتبر التخصيم أداة استراتيجية في تمويل الحقوق المالية قصيرة الأجل، لا سيما في سياق عمليات التصدير.

4. وفي سياق مشابه، يُعد **تداول الفواتير (Invoice Trading)** شكلاً من أشكال التمويل القائم على المستحقات، حيث يقوم صاحب الفاتورة ببيعها إلى مجموعة من المستثمرين الأفراد أو المؤسسات مقابل مبلغ نقدي فوري، مع خصم معين من قيمتها. ويماثل هذا النموذج التخصيم في جوهره، إلا أنه يختلف من حيث تعدد الجهات الممولة بدلاً من الاعتماد على ممول واحد.

5. ومن جهة أخرى، يمثل **الاستثمار الملائكي (Angel Investment)** أحد المصادر الرئيسية لتمويل المشاريع الريادية في مراحلها المبكرة. يتم هذا التمويل عادةً من قبل أفراد أو مجموعات يمتلكون قدرة مالية عالية، ويقدمون رؤوس أموال أولية مقابل الحصول على حصة في المشروع. ويهدف المستثمرون الملائكة إلى تحقيق عوائد مستقبلية من خلال بيع حصصهم عند ارتفاع قيمة الشركة، مما يمكنهم من إعادة استثمار أرباحهم في مشاريع ناشئة أخرى. وتُعد الاستثمارات الملائكية ركيزة أساسية في بيئة ريادة الأعمال، حيث تلعب دورًا بالغ الأهمية في مساندة رواد الأعمال عند الانطلاق والتوسع الأولي.

6. كما يُعد **التأجير التمويلي (Leasing)** أحد أشكال التمويل القائم على الأصول، ويُستخدم على نطاق واسع من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كوسيلة للحصول على تمويل قصير إلى متوسط الأجل. ويقوم هذا النظام على اتفاق تعاقدي بين طرفين، حيث يقدم المؤجر أصلًا رأسماليًا (مثل المعدات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أو الآلات) للمستأجر مقابل مدفوعات دورية منتظمة، وذلك لفترة زمنية محددة مسبقًا. وفي نهاية مدة العقد، يُمنح المستأجر خيار شراء الأصل، وهو ما يتيح له إمكانية التملك التدريجي دون الحاجة إلى استثمار رأسمالي ضخم في البداية. ويُستخدم هذا النموذج بشكل فعال لتيسير اقتناء الأصول الإنتاجية دون تحميل المشروع عبء مالي كبير في المراحل المبكرة. (هايدي علي فهمي، 2024م).

3-4 المبحث الثالث: تحليل السياسات العامة الحالية في السعودية لدعم الابتكار

يشكل دعم الابتكار وتمويله محوراً استراتيجياً في مسار التحول الاقتصادي الذي تنتهجه المملكة العربية السعودية ضمن رؤية 2030. وتحرص الدولة على صياغة وتنفيذ سياسات عامة تهدف إلى تعزيز منظومة الابتكار، وتحفيز الاستثمارات في البحث والتطوير، وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل المتنوعة. هـ هذا المبحث إلى تحليل تلك السياسات الراهنة من حيث بنيتها، وأدواتها، ومدى فعاليتها في تهيئة بيئة داعمة للابتكار. كما يستعرض التحديات التي تواجه تطبيق هذه السياسات، ويقترح سبل تعزيز كفاءتها في دعم المشاريع الابتكارية.

3-4-1 المطلب الأول: رؤية السعودية 2030 وبرامجها المتعلقة بالابتكار

برنامج تطوير القطاع المالي: يُعدّ برنامج تطوير القطاع المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، حيث يسهم في تنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز ثقافة الادخار، إلى جانب توسيع نطاق أدوات التمويل ودعم مشاريع الاستثمار. ويُركز البرنامج على بناء قطاع مالي متطور وفعّال، يُعد بمثابة محرك رئيسي للنمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية، من خلال تمكين المؤسسات المالية، وتحديث البنية التنظيمية، وتطوير سوق مالية متقدمة. أُطلق البرنامج في عام 2018 بهدف رفع كفاءة المؤسسات المالية السعودية وتعزيز دورها في دعم الاقتصاد الوطني، من خلال تطوير قطاعات البنوك والتأمين وأسواق الأسهم والدين. كما يتعاون البرنامج مع البنك المركزي السعودي للحفاظ على استقرار النظام المصرفي، ويعمل على تحسين جودة الخدمات المالية عبر تبني أحدث التقنيات المصرفية. وتتضمن جهود البرنامج تحديث الأطر التشريعية والتنظيمية بما يواكب المعايير الدولية، من أجل تعزيز كفاءة القطاع المالي وضمان استفادة جميع الأطراف الفاعلة فيه، بما في ذلك الشركات المالية والمستثمرين والأفراد. ومن أبرز إنجازاته إطلاق استراتيجية التقنية المالية، والترخيص لثلاثة بنوك رقمية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

محلية، وإنشاء الأكاديمية المالية لتأهيل القيادات المستقبلية في المجال المالي. وقد أسهم البرنامج في تعزيز مكانة السوق المالية السعودية، مما أدى إلى انضمامها إلى أبرز المؤشرات المالية العالمية مثل MSCI، وS&P Dow Jones، وFTSE Russell، لتصبح ضمن أكبر عشر أسواق مالية في العالم. ويواصل البرنامج مساعيه لمواكبة التطورات العالمية، عبر دعم الابتكار المالي وتعزيز دور القطاع الخاص، بهدف ترسيخ مكانة المملكة كمركز عالمي لشركات التقنية المالية. (موقع vision2030، برنامج تطوير القطاع المالي)

برنامج صندوق الاستثمارات العامة: لا يقتصر دور برنامج صندوق الاستثمارات العامة على تنمية أصوله ليصبح من بين أكبر الصناديق السيادية في العالم، بل يتعداه إلى إطلاق مشاريع استراتيجية في قطاعات اقتصادية واعدة، تسهم في تعزيز التنوع الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد على النفط، وتمكين المملكة من تحقيق مستويات غير مسبوقة من الازدهار والتقدم. يركز الصندوق على استثمار موارده في صناعات المستقبل، بما يدعم الابتكار ويوفر فرصًا واسعة لتوليد وظائف نوعية، ويساهم في نمو القطاع الخاص وتعزيز مشاركته في الاقتصاد الوطني. ومن خلال هذه التوجهات، يهدف الصندوق إلى قيادة الاقتصاد السعودي نحو تنمية مستدامة، تقوم على التنوع والشمول، وتبني الاقتصاد المعرفي.

أُطلق البرنامج في عام 2017 كإحدى المبادرات الرئيسة لتحقيق رؤية المملكة 2030، بهدف تنمية الاقتصاد المحلي وتنويعه، وتعزيز مكانة المملكة كمركز استثماري عالمي. وقد أفضت استثمارات الصندوق إلى جعل المملكة وجهة جاذبة للاستثمارات المحلية والدولية، من خلال مشاريع ضخمة وفرص نوعية تعزز من مكانتها الاقتصادية إقليميًا وعالميًا.

وقد حقق الصندوق إنجازات ملموسة، إذ بلغت قيمة أصوله تحت الإدارة بنهاية الربع الأول من عام 2022 نحو 2.63 تريليون ريال سعودي، وأسهم في خلق ما يزيد على 500 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة، وتأسيس 79 شركة محلية منذ انطلاق البرنامج، من بينها شركة القهوة السعودية، كمثال حي على دعم الصندوق للقطاعات الثقافية والقطاع الخاص.

ومن أبرز المشروعات الاستراتيجية التي أطلقها البرنامج خمسة مشاريع كبرى من شأنها إحداث تحول حضاري في المملكة، وهي مشروع "نيوم" كوجهة عالمية للابتكار، و"روشن" لتطوير مجتمعات سكنية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

حديثة، و"مشروع البحر الأحمر" كنموذج جديد للسياحة البيئية والفاخرة، و"القدية" كمركز إقليمي للترفيه والرياضة والفنون، ومشروع "الدرعية" الذي يعكس التراث السعودي الغني كوجهة ثقافية وسياحية عالمية. (موقع vision2030، برنامج صندوق الاستثمارات العامة)

برنامج منح الابتكار السعودي (SIGP): يُعد برنامج المنح الابتكارية السعودي (Saudi Innovative Grant Program - SIGP) أحد المبادرات الاستراتيجية الهادفة إلى تمكين الشركات السعودية الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز رواد الأعمال والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية على تحويل أفكارهم وابتكاراتهم إلى حلول عملية تسهم في معالجة التحديات الوطنية. ويندرج البرنامج ضمن جهود المملكة لتعزيز بيئة الابتكار وريادة الأعمال، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

يركز البرنامج على أربعة مجالات ذات أولوية استراتيجية، هي: الصحة والعافية، الاستدامة وتلبية الاحتياجات الأساسية، الطاقة والصناعة، واقتصادات المستقبل. ومن خلال هذه المجالات، يسعى البرنامج إلى دعم المشاريع الابتكارية التي تستجيب للاحتياجات الفعلية للجهات الحكومية والقطاع الخاص.

ويهدف البرنامج كذلك إلى تنمية البحوث التطبيقية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز مشاركتها في منظومة الابتكار، فضلاً عن المساهمة في توطين الحلول التقنية، وتقوية ارتباط البحث العلمي باحتياجات التنمية. كما يسهم البرنامج في تعزيز مكانة المملكة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة، ودفع عجلة التنويع الاقتصادي من خلال دعم التقنيات الحديثة التي تُسهم في تحفيز النمو وخلق فرص وظيفية نوعية. (موقع saudiminds، البرنامج السعودي لمنح الابتكار).

صندوق التنمية الوطني: يُعدّ صندوق التنمية الوطني أحد الركائز الأساسية في دعم مسيرة التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، حيث يسعى إلى تعظيم الأثر التنموي والإنتاجي من خلال تحوله إلى مؤسسة تمويلية تنموية متكاملة، تقدم باقة شاملة من الحلول التمويلية التي تركز على تحفيز القطاع الخاص. ويهدف الصندوق إلى تعزيز التعاون والتكامل بين الجهات التنموية التابعة له عبر بناء شراكات متعددة القطاعات، واعتماد أفضل الممارسات العالمية في تقديم المشورة الاستراتيجية والرقابة، بما يسهم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل الوطني.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ويركز الصندوق على الارتقاء بكفاءة الأداء والاستدامة المالية للصناديق والبنوك التنموية التابعة له، عبر الإشراف التنظيمي والتنفيذي، وضمان المواءمة مع مستهدفات رؤية المملكة 2030. كما يعمل على تقليل التداخل بين الجهات التمويلية، وتطوير استراتيجيات التمويل والإقراض، وتحديث الأطر التنظيمية وفقاً لأولويات التنمية الوطنية، بما يعزز فاعلية المبادرات والمشروعات التنموية ويضمن استدامتها.

وتبرز العلاقة الاستراتيجية بين الصندوق ورؤية السعودية 2030، من خلال الدور الذي يؤديه في دعم القطاعات الحيوية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي غير النفطي، انسجامًا مع أهداف الرؤية المتمثلة في بناء اقتصاد مزدهر ومجتمع حيوي ووطن طموح.

وتضم منظومة التمويل التنموي للصندوق عددًا من الجهات المتخصصة، موزعة بحسب تركيزها القطاعي أو الشرائحي أو الوظيفي. من أبرزها: صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الزراعية، وصندوق التنمية السياحي، وصندوق التنمية الثقافي، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، بالإضافة إلى بنك التنمية الاجتماعية، وبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وصندوق البنية التحتية الوطني، وصندوق تنمية الموارد البشرية، وبنك التصدير والاستيراد السعودي، وغيرها. وتغطي هذه الجهات مجموعة واسعة من القطاعات مثل الزراعة، الصناعة، السياحة، التعليم، الصحة، الطاقة، الثقافة، والنقل، مما يعزز من مساهمتها في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة في المملكة. (موقع سعوديبيديا، صندوق التنمية الوطني)

تعكس هذه البرامج والمبادرات التزام المملكة بتعزيز الابتكار كركيزة أساسية لتحقيق أهداف رؤية 2030، من خلال توفير البيئة المناسبة والدعم اللازم للمبتكرين ورواد الأعمال.

3-4-2 المطلب الثاني: دور الهيئات الحكومية في تمويل الابتكار

الابتكار يُعتبر من العوامل الأساسية في تطوير الاقتصاد الوطني وتحفيز النمو المستدام. في سياق المملكة العربية السعودية، يشمل الابتكار تطوير تقنيات جديدة، تحسين المنتجات والخدمات، وكذلك تطبيق الحلول الجديدة في مختلف الصناعات مثل التقنية، الرعاية الصحية، الطاقة، والنقل. (سعود الحربي،2020م)

العلاقة بين السياسة والابتكار:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تُعَدّ السياسة العامة أحد العوامل المركزية في تعزيز الابتكار، إذ لا يقتصر دورها على التمويل أو إصدار التشريعات، بل يمتد ليشمل بناء بيئة مؤسسية وتنظيمية حاضنة للابتكار عبر مراحله المختلفة. فوفقًا لمفهوم "دولة الابتكار" الذي عرضته مازوكاتو (2018)، فإن الدولة لا تؤدي دورًا محايدًا، بل تسهم بشكل مباشر في إعادة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية عالية المخاطر مثل الطاقة المتجددة والتقنيات الحيوية. كما تدعم نظرية "النظم الوطنية للابتكار" (Lundvall, 1992) فكرة أن الابتكار عملية منظومية تعتمد على التكامل بين الحكومة والجامعات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية، وأن السياسة العامة تمثل الرابط التنسيقي بين هذه المكونات. ويبرز التمويل كأحد أهم الأدوات التي تُمكّن الابتكار من الانتقال من المختبر إلى السوق، نظرًا لارتفاع المخاطر وطول دورة الاستثمار، مما يجعل تدخل الدولة عبر آليات مثل التمويل المباشر والحوافز الضريبية ورأس المال المخاطر أمرًا ضروريًا (Hall & Lerner, 2010؛ OECD, 2021). ومن ثمّ، يمكن تفسير العلاقة بين السياسة والابتكار في بعدين أساسيين: الأول تحفيزي يركز على توفير بيئة داعمة للبحث والتطوير، والثاني تنظيمي يوازن بين تشجيع المخاطرة وحماية الملكية الفكرية لضمان استدامة المنظومة. وفي السياق السعودي، ورغم تبني رؤية 2030 لسياسات داعمة للابتكار، فإن التحدي يكمن في مواءمة هذه السياسات مع دورة حياة الابتكار كاملة، بدءًا من توليد الفكرة وصولًا إلى التسويق.

تلعب الهيئات الحكومية دورًا مهمًا في تسريع وتيرة الابتكار من خلال تمويل المشاريع البحثية، دعم رواد الأعمال، والمساعدة في تحويل الأفكار المبدعة إلى منتجات أو خدمات قابلة للتطبيق في السوق.

من أبرز الهيئات التي تشارك في تمويل الابتكار في السعودية:

1. **مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (KACST):**

- تعتبر الذراع التنفيذي للدولة في مجالات البحث العلمي والتطوير التقني.
- أطلقت برامج تمويلية مثل "برنامج دعم الابتكار الصناعي" و"برنامج مراكز التميز البحثي".
- تدعم الأبحاث التطبيقية التي تستهدف تحويل النتائج العلمية إلى منتجات تقنية قابلة للتسويق.
- تعمل على الربط بين الجامعات والقطاع الصناعي لتطبيق الأفكار المبتكرة.(KACST،2020م)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. **برنامج "نمو"**: هو أحد البرامج التمويلية الرائدة التي أطلقها صندوق التنمية الصناعي السعودي (SIDF) ضمن مبادراته الاستراتيجية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع تركيز خاص على المشاريع الابتكارية التي تساهم في التحول نحو الاقتصاد المعرفي، تماشيًا مع رؤية المملكة 2030.

أهداف برنامج نمو:

- تحفيز الابتكار في القطاعات الصناعية والتقنية.
- دعم نمو واستدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات القيمة المضافة.
- تعزيز المحتوى المحلي من خلال تشجيع الإنتاج المحلي المبتكر.
- تمكين الشركات الناشئة من الوصول إلى التمويل في المراحل المبكرة. (SIDF، 2022م)

3. **مؤسسة الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (KAPSARC):**

هي مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية، مقرها في الرياض، تأسست عام 2010 بموجب مرسوم ملكي، وبدأت أنشطتها التشغيلية عام 2013. تُعد من أبرز المؤسسات التي تساهم في تمويل ودعم البحث والابتكار في مجالات الطاقة، الاقتصاد، والاستدامة في المملكة العربية السعودية. **ومن أهداف المؤسسة:**

- إجراء أبحاث سياسات موثوقة في مجالات الطاقة والبيئة والاقتصاد.
- دعم صُنّاع القرار في المملكة عبر توفير تحليلات علمية ومعتمدة.
- تشجيع الابتكار البحثي من خلال شراكات دولية وإنتاج معرفي عالي الجودة.
- تطوير قدرات الباحثين السعوديين في المجالات الاستراتيجية. (KAPSARC، 2022م)

مساهمات KAPSARC في الابتكار:

- منصة بيانات الطاقة المفتوحة: توفر قاعدة بيانات بحثية مجانية للباحثين والمبتكرين في مجال الطاقة.
- شراكات أكاديمية مع جامعات مثل جامعة الملك عبد الله (KAUST) وMIT.
- تمويل أبحاث مشتركة مع مؤسسات دولية مثل وكالة الطاقة الدولية (IEA) والبنك الدولي. (منى الشريف، 2021م).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4. **الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**، المعروفة باسم "منشآت"، هي جهة حكومية تأسست في عام 2016 ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030، بهدف تنظيم ودعم وتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال. ومن أهداف "منشآت":

- تمكين رواد الأعمال والمبتكرين من تأسيس مشاريعهم وتوسيعها.
- تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة الوصول إلى التمويل والبرامج الاستثمارية.
- تحفيز نمو الشركات الناشئة المبتكرة في قطاعات استراتيجية. (منشآت، 2023م)

دور "منشآت" في تمويل ودعم الابتكار:

البرامج التمويلية:

- برنامج التمويل غير المباشر: بالتعاون مع البنوك وشركات التمويل لدعم المشاريع الابتكارية.
- برنامج الاستثمار الجريء: تمويل مباشر أو عبر صناديق استثمارية في الشركات الناشئة التقنية.
- الضمان المالي (كفالة): لتسهيل حصول المنشآت على قروض تمويلية.

حاضنات ومسرّعات الأعمال:

- أطلقت منشآت شبكة من الحاضنات والمسرّعات في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، التقنية المالية، والصحة الرقمية.
- تقدم هذه المنصات مساحات عمل، تدريب، توجيه، وربط مع المستثمرين.

مراكز الابتكار:

- تدير "منشآت" مراكز الابتكار والبحث بالتعاون مع الجامعات والقطاع الخاص.
- تهدف إلى تحويل الأفكار المبتكرة إلى منتجات قابلة للتسويق.

دعم الصادرات الابتكارية:

- تقدم خدمات متخصصة لمساعدة الشركات الناشئة في تسويق ابتكاراتها عالميًا.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تنظيم معارض ومؤتمرات لربط المبتكرين بالشركات الكبرى والمستثمرين الدوليين. (نورة الحربي، 2022م)

5. **هيئة البحث والتطوير والابتكار في السعودية:** تأسست هيئة البحث والتطوير والابتكار (RDI Authority) في عام 2021 بقرار من مجلس الوزراء السعودي، كخطوة استراتيجية ضمن تنفيذ رؤية السعودية 2030، لتكون الجهة المسؤولة عن تنظيم وتوجيه وتنسيق منظومة البحث والابتكار في المملكة (مجلس الوزراء السعودي، 2021).

جاءت الهيئة كاستجابة للحاجة إلى كيان موحد يضبط سياسات البحث العلمي والابتكار التطبيقي، بعد سنوات من الجهود المتفرقة بين الجامعات والمراكز البحثية. الهيئة تعمل تحت إشراف اللجنة العليا للبحث والتطوير والابتكار التي يرأسها ولي العهد، لضمان التكامل بين الأهداف البحثية والأولويات الوطنية (هيئة RDI، 2023).

من أبرز أدوار الهيئة:

- تحديد الأولويات الوطنية في البحث والابتكار في مجالات مثل: الطاقة المتجددة، الذكاء الاصطناعي، التقنية الحيوية، والصناعات الدوائية.
- إطلاق برامج تمويل تنافسي لدعم البحث التطبيقي، حيث أعلنت الهيئة في 2023 عن تمويل أكثر من 200 مشروع بحثي في هذه المجالات.
- إنشاء شراكات دولية مع جهات مثل IBM وSiemens لتطوير مراكز بحثية مشتركة داخل المملكة
- إطلاق مبادرات مثل "الباحث الوطني" و"مراكز التميز"، و"صندوق دعم الابتكار" لتسريع تطبيق مخرجات البحث وتحويلها إلى منتجات اقتصادية
- في الإطار الاستراتيجي، تهدف الهيئة إلى رفع نسبة الإنفاق الوطني على البحث والتطوير من 0.6% إلى 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2040، وهو ما يُعد نقلة نوعية كبيرة في سياسة البحث العلمي في المملكة. (هيئة RDI، 2023)

وتعمل على تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البحث العلمي عبر حوافز تمويلية، وتسهيلات في حماية الملكية الفكرية (الحميد، 2023).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كما تسعى الهيئة إلى رفع ترتيب السعودية في مؤشرات الابتكار العالمية، وتحقيق التكامل بين الجامعات ومراكز الأبحاث والصناعة، من خلال نموذج حوكمة جديد يجعل التمويل البحثي مرتبطًا بمخرجات واضحة وقابلة للقياس (الحميد، 2023).

3-4-3 المطلب الثالث: دور الصناديق الحكومية في تمويل الابتكار

1. **صندوق التنمية الوطني:** يشكّل صندوق التنمية الوطني أحد أهم ركائز منظومة التمويل التنموي في المملكة العربية السعودية، وقد تأسس بموجب الأمر الملكي رقم (أ/132) في عام 2017، كهيئة حكومية تهدف إلى الإشراف على الصناديق والبنوك التنموية، وتوحيد جهودها ضمن إطار استراتيجي يضمن تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (صندوق التنمية الوطني، 2023).

وفي عام 2022، أعلن الصندوق عن تحديث استراتيجي يهدف إلى زيادة كفاءة التمويل الموجه نحو الابتكار بنسبة 30% بحلول عام 2030، وذلك من خلال ربط التمويل بمؤشرات الأداء الابتكاري، وتطوير شراكات مع القطاع الخاص للاستثمار المشترك في مشاريع ذات مردود اقتصادي طويل الأمد (صندوق التنمية الوطني، 2023).

كما يعمل الصندوق على تحفيز القطاع الخاص للدخول في مشاريع شراكة (PPP) مع الجهات الحكومية، خصوصًا في قطاعات التقنية الحيوية، والصناعة 4.0، والمدن الذكية، من خلال تقديم أدوات تمويل مخفّضة المخاطر، تهدف إلى تقليل الحواجز المالية أمام تبني التقنيات الحديثة (الرشيد، 2023).

2. **صندوق واعد:** ذراع أرامكو السعودية لتمويل الابتكار وريادة الأعمال، يشكّل صندوق واعد أحد أبرز المبادرات التي أطلقتها شركة أرامكو السعودية عام 2011 بهدف دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز بيئة ريادة الأعمال في المملكة (Wa'ed Ventures، 2023). وقد تطوّر لاحقًا ليكون منصة استثمارية متخصصة في تمويل الابتكار والمشاريع التقنية الواعدة، انسجامًا مع أهداف رؤية السعودية 2030 (أرامكو، 2025).

يسعى "واعد" إلى سد الفجوة التمويلية للشركات الناشئة، خاصة في القطاعات التقنية والصناعية مثل الطاقة النظيفة، الأمن السيبراني، التقنية الحيوية، والتصنيع الذكي (Wa'ed Ventures، 2023).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ويقدم نوعين رئيسيين من التمويل:

- التمويل الاستثماري (Equity Investment)، حيث يستثمر مباشرة في الشركات الناشئة مقابل حصص ملكية
- التمويل بالدين (Venture Debt)، وهو قرض مرن مخصص لدعم الشركات التقنية خلال مرحلة التوسع، دون فرض فقدان ملكية كبيرة . (Wa'ed، 2023)

موّل "واعد" أكثر من 75 شركة ناشئة سعودية، وبلغ إجمالي الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة أكثر من 270 مليون دولار أمريكي حتى عام 2023 (Wa'ed Ventures، 2023).

وشملت الشركات المدعومة مجالات متعددة، منها الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والطاقة المتجددة، مثل شركة "Roboc" في التصنيع الذكي، و"نون بيولوجيا" في التقنية الحيوية (أرامكو، 2025).

الرؤية المستقبلية لواعد: يخطط الصندوق لرفع نسبة التمويل للشركات التقنية بنسبة كبيرة خلال السنوات القادمة (Wa'ed، 2023). وبناء شراكات مع الجامعات والمراكز البحثية لتسريع تطبيق الابتكارات في السوق (أرامكو، 2025).

3. **صندوق التنمية الصناعية السعودي (SIDF):** يُعد صندوق التنمية الصناعية السعودي أحد أهم أذرع التمويل التنموي في المملكة، وقد تأسس عام 1974 بهدف دعم وتطوير القطاع الصناعي، وتقديم التمويل والخدمات المساندة للمشروعات الصناعية الواعدة في المملكة العربية السعودية (SIDF، 2023).

وعلى مر العقود، تطور دور الصندوق من مجرد ممول تقليدي إلى شريك استراتيجي في دعم الابتكار والتحول الصناعي الرقمي.

تبنّى الصندوق رؤية استراتيجية جديدة متوافقة مع رؤية السعودية 2030، ترتكز على تحفيز الابتكار الصناعي وتبني التقنيات المتقدمة، وذلك من خلال:

- تمويل المشاريع ذات القيمة المضافة العالية، لا سيما في القطاعات التحويلية، والبتروكيماويات، والصناعات العسكرية والتقنية (SIDF، 2023).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- إطلاق برنامج "نساند" بالتعاون مع شركة سابك، لدعم سلاسل الإمداد المحلية وتعزيز المحتوى المحلي التقني (أرقام، 2022).
- إطلاق منتجات تمويلية متخصصة مثل "تمويل التحول الرقمي" و"تمويل الثورة الصناعية الرابعة" لدعم المصانع الذكية (SIDF، 2023).
- في عام 2023، بلغ إجمالي القروض الصناعية المعتمدة أكثر من 160 مليار ريال سعودي، غطّت مشاريع في قطاعات استراتيجية مختلفة، منها أكثر من 100 مشروع يعتمد على حلول مبتكرة وتقنيات حديثة (SIDF Annual Report، 2023).
- كما قام الصندوق بتدريب أكثر من 15,000 قائد وصاحب مشروع من خلال أكاديميته المتخصصة، التي تقدم برامج في إدارة الابتكار الصناعي وريادة الأعمال التقنية (SIDF Academy، 2023)
- دعم التحول الصناعي الذكي باستخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة. وزيادة الاستثمار في المجالات المستدامة مثل الطاقة النظيفة والتقنيات الخضراء. وايضاً التوسع في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة الصناعية المبتكرة من خلال برامج تمويل مرنة وضمانات استثمار. (SIDF، 2023).

3-4-4 المطلب الرابع: دور المبادرات الحكومية في تمويل الابتكار

1.<u>مبادرة نساند</u>: في إطار الجهود الوطنية لتعزيز المحتوى المحلي والقدرات التصنيعية الوطنية، أطلقت شركة سابك بالتعاون مع صندوق التنمية الصناعية السعودي مبادرة استراتيجية رائدة تحت اسم "نساند"، وذلك في عام 2017. وتهدف المبادرة إلى تحفيز النمو الصناعي من خلال تمكين المستثمرين ورواد الأعمال السعوديين في قطاعات استراتيجية ترتبط بسلاسل الإمداد الصناعية، بما يسهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030

<u>تركّز مبادرة نساند على دعم الابتكار الصناعي عبر عدة محاور:</u>

- تحفيز الاستثمار المحلي من خلال تقديم الدعم للمشروعات التي تسد فجوات سلاسل الإمداد الصناعي في المملكة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- تسهيل الوصول إلى التمويل من خلال التعاون مع الصندوق الصناعي السعودي وبنوك التنمية، لتوفير حلول تمويلية مرنة للمشروعات ذات الطابع الابتكاري
- التوجيه الفني والتجاري عبر خبراء سابك، من خلال تحليل الأسواق، ومساعدة رواد الأعمال على تطوير منتجات قابلة للتصنيع التجاري.
- تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة الصناعية من المنافسة في القطاعات التقنية عبر دعم التصميم والتطوير والتشغيل.
- وتوفير فرص توطين تقنية في مجالات حساسة مثل: البوليمرات المتقدمة، التصنيع ثلاثي الأبعاد، والتعبئة المستدامة . (سابك، 2023).

حققت "نساند" نتائج ملموسة على مستوى دعم الابتكار الصناعي في المملكة. فقد أسهمت في: تمكين أكثر من 100 مشروع صناعي بحلول 2022، في مجالات متعددة منها: الكيميائيات، المعادن، التغليف، والمعدات الصناعية (أرقام، 2022).

ويُعد هذا التوجه نموذجًا عمليًا لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة المعتمدة على الابتكار المحلي ونقل المعرفة إلى القطاع الخاص السعودي (سابك، 2023).

مبادرة "السعودية تبتكر": ترسيخ ثقافة الابتكار في المجتمع السعودي

2.في إطار سعي المملكة العربية السعودية إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة وتحقيق مستهدفات رؤية 2030، أطلقت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) مبادرة وطنية شاملة بعنوان "**السعودية تبتكر**"، تهدف إلى تعزيز ثقافة الابتكار والإبداع في مختلف قطاعات المجتمع، وخلق بيئة وطنية داعمة للمخترعين والمبتكرين ورواد الأعمال. (منشآت، 2023م).

<u>تتمثل الأهداف الرئيسة لمبادرة "السعودية تبتكر" بالأهداف التالية:</u>

- تعزيز ثقافة الابتكار المجتمعي، وتحفيز العقول الشابة على المساهمة في إيجاد حلول جديدة للتحديات المحلية والعالمية.
- دعم رواد الأعمال والمبتكرين من خلال تقديم برامج احتضان، ومسرعات أعمال، وورش عمل تقنية في مجالات متنوعة كالذكاء الاصطناعي والطاقة والصناعة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- ربط المبتكرين بالقطاعين العام والخاص لتمكين تنفيذ مشاريع قابلة للتطبيق التجاري والاقتصادي، ضمن سلاسل القيمة المحلية. (منشآت، 2023).

3-4-5 المطلب الخامس: التحديات والمعوقات أمام فاعلية السياسات التمويلية للابتكار

تواجه السياسات التمويلية للابتكار في المملكة العربية السعودية عدة تحديات ومعوقات تؤثر على فاعليتها في دعم منظومة الابتكار الوطني. **وفيما يلي أبرز هذه التحديات:**

1. الاعتماد المفرط على التمويل الحكومي، بحيث تعتمد العديد من الجامعات والمؤسسات البحثية في المملكة بشكل كبير على التمويل الحكومي، مما يحد من مرونتها في تنفيذ خططها البحثية والابتكارية. هذا الاعتماد قد يؤدي إلى ضعف كفاءة استخدام التمويل وعدم القدرة على مواكبة التغيرات السريعة في مجالات الابتكار. (عقبة، 2021م).

حيث انهُ وعلى الرغم من الإنفاق الكبير والجهود الاستثمارية الضخمة التي تبذلها الحكومة، فإن هناك العديد من المؤشرات التي تشير إلى أن الالتزام بالسياسات التمويلية الحالية أصبح أمرًا صعبًا، مما يستدعي مراجعتها بشكل عاجل، سواء في مجال التعليم العام أو العالي (الجابري، 2005).

كما أن أحد الأسباب الرئيسية لأزمة تمويل التعليم الجامعي في المملكة هو عدم الاعتراف بقاعدة ضرورة مشاركة المستفيد في تحمل نفقات الفائدة التي تعود عليه، شريطة أن تسمح حالته المالية بذلك. إن تأكيد هذه القاعدة يعد أمرًا مهمًا لزيادة التمويل المخصص للتعليم الجامعي الحكومي. وتتضمن هذه القاعدة أهمية مشاركة الطالب في تكاليف تعليمه، خاصة إذا كان ينتمي إلى عائلة ذات دخل مرتفع، حيث ينبغي عليه المساهمة في نفقات تعليمه والمشاركة في بناء مستقبله. (الشنيفي 2018م)

2. نقص التمويل للمشاريع الناشئة: غم وجود برامج دعم حكومية ومبادرات من مستثمرين ملائكيين وصناديق استثمارية، إلا أن العديد من الشركات الناشئة تجد صعوبة في تأمين التمويل الكافي. يعود ذلك إلى ارتفاع مخاطر الاستثمار في الشركات الناشئة، مما يجعل المستثمرين حذرين، حيث قد يواجه رواد الأعمال أيضًا صعوبة في تقديم خطط عمل مقنعة أو إثبات جدوى أفكارهم، مما يقلل من فرص الحصول على تمويل. (موقع reinsagcy، 2024م).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. نقص الكفاءات المتخصصة: على الرغم من وجود اهتمام متزايد بالتكنولوجيا والابتكار، إلا أن هناك نقصًا في المهارات المتخصصة مثل البرمجة، وتحليل البيانات، والتسويق الرقمي. حيث قد تجد الشركات الناشئة صعوبة في جذب الكفاءات المحلية المؤهلة، مما يجبرها على البحث عن موظفين من الخارج، وهو ما قد يضيف تكاليف إضافية.. (موقع reinsagcy، 2024م).

4. البيروقراطية: لإجراءات الإدارية المعقدة قد تعيق سرعة النمو والتوسع. تحتاج الشركات الناشئة إلى التعامل مع العديد من الجهات الحكومية للحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة، حيث قد تؤدي البيروقراطية إلى تأخير في إطلاق المنتجات أو الخدمات، مما يؤثر على القدرة التنافسية للشركة. (موقع reinsagcy، 2024م).

5. ضعف البنية التحتية للابتكار: تواجه المملكة تحديات في بناء نظام وطني شامل للابتكار يخدم التنمية المستدامة، مما يتطلب استثمارات كبيرة وتنسيقًا بين مختلف الجهات. (الإسكوا).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الدراسة العملية

4-1 المنهجية العلمية

يتناول هذا الجزء وصفًا لمنهجية الدّراسة، ومجتمع وعينة الدّراسة، واستبانة الدّراسة وأساليب التّحقق من صدقها وثباتها، والاختبارات الإحصائية التي سيتم اعتمادها لتحقيق الهدف من الدّراسة.

4-2 منهج الدراسة

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة الدراسة وأهدافها ، إذ يعد المنهج الوصفي التحليلي طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة وذلك لأن مشكلة البحث تكمن في دراسة السياسات العامة وتمويل الابتكار، حيث يتيح هذا المنهج تحليل الوضع الراهن وتقييمه بشكل دقيق من خلال جمع البيانات الوصفية وتحليلها لفهم العلاقة بين السياسات التمويلية والابتكار في المملكة العربية السعودية، وهذا يتلاءم مع مبررات استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وبناءاً عليه سيقوم الباحث بتطوير استبانة لذلك الغرض.

عينة الدراسة

سيتم اختيار عينة عشوائية من المشاركين تمثل طلاب الجامعات والدراسات العليا والموظفين ضمن النطاق الخاص والعام وأصحاب المشاريع، حيث تم توزيع 120 استبيان على افراد عينية الدراسة وقد تم استرداد 100 استبانة صالحة لإجراء التحليل الاحصائي عليها.

الجنس:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الجدول رقم (1) توزع العينة من حيث الجنس

		Frequency	Percent
Valid	ذكر	66	%66
	انثى	34	%34
	Total	100	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

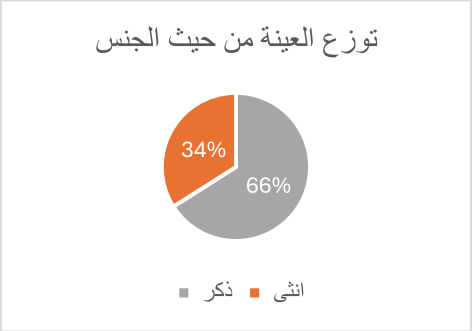

الشكل رقم (1) يبين النسبة المئوية لتوزع العينة حسب الجنس

نلاحظ من الجدول رقم (1) أن نسبة الذكور بلغت (66%) ونسبة الإناث بلغت (34%)، أي أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث.

المستوى التعليمي:

		Frequency	Percent
Valid	ثانوي	12	%12
	دبلوم	3	%3
	بكالوريوس	40	%40
	دراسات عليا	45	%45
	Total	100	%100

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الجدول (2) توزع العينة من حيث المستوى التعليمي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

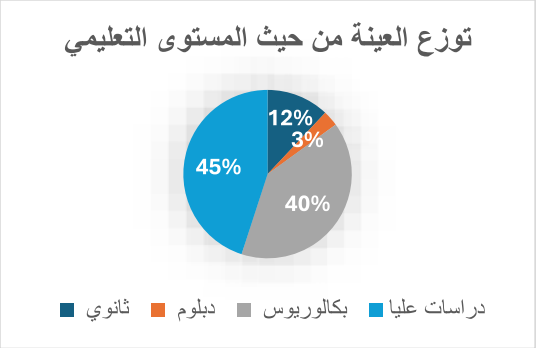

الشكل رقم (2) يبين النسبة المئوية لتوزع العينة حسب المؤهل العلمي

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن (12%) من عينة الدراسة ممن يحملون شهادة ثانوي ونسبة (3%) من أفراد العينة ممن يحملون شهادة دبلوم ونسبة (40%) ممن يحملون شهادة بكالوريوس ونسبة (45%) من حملة شهادة الدراسات العليا وهي النسبة الأكبر.

العمر:

		Frequency	Percent
Valid	أقل من 25 سنة	27	%27
	25-34 سنة	20	%20
	35-44 سنة	28	%28
	45 سنة فأكثر	25	%25
	Total	100	%100

الجدول (3) توزع العينة من حيث العمر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

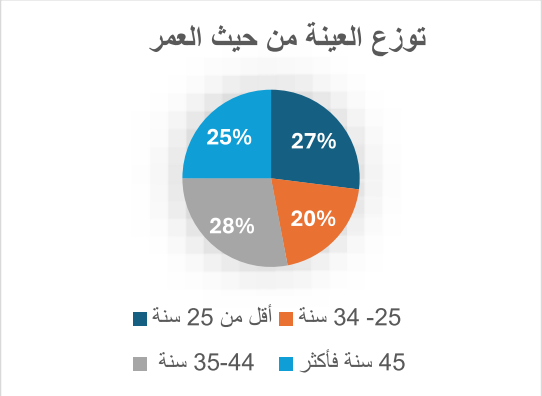

الشكل رقم (3) يبين النسبة المئوية لتوزع العينة حسب العمر

نلاحظ من الجدول رقم (3) أن(27%) من عينة الدراسة أعمارهم (اقل من 25 سنة) ونسبة (20%) من أفراد العينة تراوحت أعمارهم (من 25–34 سنة) ونسبة (28%) من أفراد العينة بلغت أعمارهم (من 35–44 سنة) وهي النسبة الأكبر ونسبة (25%) من العينة تراوحت أعمارهم من (45 سنة فاكثر).

طبيعة العمل:

		Frequency	Percent
Valid	حكومي	62	%62
	خاص	28	%28
	ريادي/صاحب مشروع	10	%10
	Total	100	%100

الجدول (4) توزع العينة من حيث طبيعة العمل

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

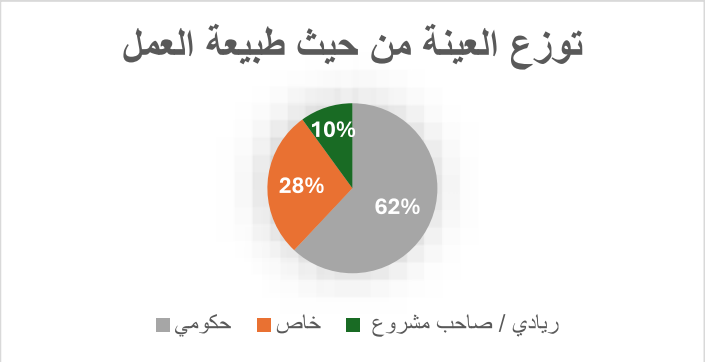

الشكل رقم (4) يبين النسبة المئوية لتوزع العينة حسب طبيعة العمل

نلاحظ من الجدول رقم (4) أن(62%) من عينة الدراسة طبيعة عملهم هي حكومية وهي النسبة الأكبر ونسبة (28%) من أفراد العينة طبيعة عملهم خاصة ونسبة (10%) من أفراد العينة طبيعة عملهم ريادي/صاحب مشروع.

4-2-2 أداة البحث

قام الباحث بتطوير أداة الدراسة (الاستبانة) وذلك بالرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع بغرض فهم العلاقة بين السياسات التمويلية والابتكار في المملكة العربية السعودية ، وكانت الاستبانة مغلقة نظراً لمناسبتها لطبيعة الدراسة، إذ ستتكون من مجموعة من الأسئلة ذات نمط محدد من الإجابات، مثل أسئلة الاختيار من متعدد، وبتلك الطريقة يسهُل على المُستجيبين تحديد ما يرغبون فيه من إجابة، وتم توزيع إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي والتي تعبر عن مدى موافقة المستجيب مع فقرات الاستبانة (موافق بشدة 5 ، موافق 4 ، محايد 3 ، غير موافق 2 ، غير موافق بشدة 1).

4-2-3 صدق أداة البحث

قام الباحث بالتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان بعرضها على مجموعة من الأساتذة المحكمين من ذوي الخبرة الاختصاص، للحكم على مدى صلاحيتها، لإبداء رأيهم في مدى مناسبة الفقرات، ودقة الصياغة اللغوية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4-2-3 ثبات أداة البحث

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم حساب معاملات الثبات بالاعتماد على معامل ألفا كرونباخ، المستخدم لقياس ثبات الأداة، من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS وقد بلغت نسبة الاعتمادية حسب معامل ألفا كرونباخ (0.941) وهي نسبة مقبولة وذات اعتمادية عالية ، وبناءً على ذلك يمكن الاعتماد على الأداة لجمع المعلومات واستخلاص نتائج الدراسة والوثوق بها.وبالتالي يمكن البدء بإجراء الاختبارات وتحليل مدى صحة الفرضيات.

م	عدد الأسئلة	معامل ألفا
الإجمالي	10	0.941

جدول (5) معاملات الثبات حسب ألفا كرونباخ.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

4-2-5 المعيار الإحصائي:

سيتم اعتماد سلم ليكرت الخماسي لتصحيح أدوات الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جداً) وهي تُمثل رقمياً (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي، وسيتم اعتماد المقياس التالي لأغراض تحليل النتائج:

من 1.00 -2.33 منخفضة

من 2.34 -3.67 متوسطة

من 3.68 -5.00 كبيرة

وسيتم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة التالية:

الحد الأعلى للمقياس (5) – الحد الأدنى للمقياس (1)

عدد الفئات المطلوبة (3)

$$\frac{5-1}{3} = 1.33$$

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومن ثم إضافة الجواب (1.33) إلى نهاية كل فئة.

4-3 تحليل أسئلة الدراسة

يتضمن هذا الجزء من الدراسة عرض لأسئلة الدراسة: حيث تم قياس المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة افراد عينة الدراسة كما هو موضح في الجداول التالية:

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	لدى الحكومة السعودية سياسات واضحة لدعم الابتكار.	4.11	0.759	كبيرة
2	السياسات العامة الحالية تراعي احتياجات المبتكرين ورواد الأعمال.	4.09	0.674	كبيرة
3	التمويل الحكومي يغطي المراحل المختلفة للمشروع الابتكاري.	3.95	0.729	كبيرة
4	الإجراءات الحكومية للحصول على التمويل الابتكاري سهلة ومرنة.	3.87	0.711	كبيرة
5	هناك تنوع كافٍ في أدوات التمويل المتاحة للمبتكرين.	3.83	0.671	كبيرة
6	يوجد تنسيق فعّال بين الهيئات الحكومية الداعمة للابتكار.	3.96	0.888	كبيرة
7	البيئة التنظيمية في المملكة مشجعة للابتكار.	3.99	0.764	كبيرة
8	التمويل الحكومي يعزز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النمو.	4.30	0.718	كبيرة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

9	التحديات البيروقراطية تعيق الاســـتفادة من التمويل الحكومي.	4.23	0.709	كبيرة
10	برامج رؤية 2030 ســـاهمت في تحفيز الابتكار في المملكة.	4.44	0.698	كبيرة

جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS **الإصدار رقم /24/**

تشير نتائج الجدول رقم (6) إلى وجود اتفاق قوي بين أفراد عينة الدراسة على فاعلية السياسات العامة في المملكة العربية السعودية في دعم وتمويل الابتكار، وقد دلّ ارتفاع المتوسطات الحسابية لجميع العبارات – والتي تراوحت ما بين (3.83) و(4.44) – على أن استجابات المشاركين جاءت ضمن مستوى "درجة الموافقة الكبيرة"، وهو ما يعكس إدراكًا عامًا إيجابيًا تجاه البيئة المؤسسية والتنظيمية الداعمة للابتكار في المملكة.

جاءت أعلى القيم في المتوسط الحسابي للعبارة العاشرة التي تناولت أثر برامج رؤية المملكة 2030 في تحفيز الابتكار، حيث بلغ متوسطها (4.44) بانحراف معياري قدره (0.698)، مما يعكس ثقة المشاركين بالدور الحيوي الذي تلعبه الرؤية الوطنية في تحفيز التحول نحو اقتصاد قائم على الابتكار والمعرفة. كما أظهرت العبارة المتعلقة بدور التمويل الحكومي في تعزيز نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة (العبارة 8) متوسطًا عاليًا بلغ (4.30)، في تأكيد إضافي على أن السياسات التمويلية الحكومية تدعم القطاعات الريادية وتعمل على تمكينها ضمن منظومة الابتكار.

وفي المقابل، برزت بعض التحديات التنظيمية والإجرائية، حيث سجلت العبارات المتعلقة بسهولة الإجراءات الحكومية للحصول على التمويل (العبارة 4) وتنوع أدوات التمويل المتاحة للمبتكرين (العبارة 5) متوسطات أقل نسبيًا (3.87 و3.83 على التوالي)، وهو ما يعكس وجود فجوات إجرائية وإدارية قد تعيق الوصول السلس إلى التمويل. وقد تعزز هذا التوجه من خلال العبارة (9) التي أكدت أن التحديات البيروقراطية تمثل عائقًا أمام الاستفادة من التمويل، بمتوسط مرتفع (4.23) مما يشير إلى أن البيروقراطية ما تزال من أبرز المعوقات التي تواجه المبتكرين، رغم وفرة البرامج والدعم المعلن.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

من حيث الانحراف المعياري، جاءت القيم جميعها دون مستوى (1.00)، وهو ما يدل على درجة عالية من التجانس والاتساق في استجابات المشاركين، ويعزز موثوقية البيانات وتحليلها.

بصورة عامة، تعكس النتائج مدى التقدّم الذي أحرزته المملكة العربية السعودية في صياغة سياسات داعمة للابتكار، خاصة من خلال برامج رؤية 2030، لكنها في الوقت نفسه تُبرز أهمية معالجة الجوانب التنظيمية والإجرائية، وتوسيع نطاق أدوات التمويل لتشمل احتياجات فئات مختلفة من المبتكرين ورواد الأعمال، بما يعزز كفاءة النظام الابتكاري ويحقق أهداف التنمية المستدامة.

4-فيما يتعلق بالأسئلة المفتوحة:

1. **السؤال الأول: ما أبرز التحديات التي واجهتها أو تتصورها عند محاولة الحصول على تمويل ابتكاري؟**

كشفت إجابات المشاركين عن مجموعة من التحديات الجوهرية التي يمكن تصنيفها إلى خمسة محاور رئيسية:

2. **ضعف الوعي والإرشاد**

كثير من المشاركين أشاروا إلى عدم معرفتهم بالجهات المسؤولة أو بالإجراءات اللازمة للحصول على التمويل، مما يدل على فجوة واضحة في التوعية ونقص المعلومات المتاحة للمبتكرين.

3. **ضعف نضج الفكرة أو جاهزية المشروع**

تكررت الإشارات إلى غياب خطة العمل، ونموذج العمل الواضح، وضعف الإثباتات، مما يعكس الحاجة إلى برامج احتضان وتدريب تساعد المبتكرين على تأهيل أفكارهم قبل التقديم للتمويل.

4. **تعقيد الإجراءات وطولها**

أشار عدد كبير من المشاركين إلى أن الإجراءات البيروقراطية المعقدة والطلبات الصعبة تمثل عائقًا حقيقيًا أمام الوصول إلى التمويل، مما يستدعي تبسيط المسارات الإدارية ورفع كفاءة المنظومة التنظيمية.

5. **الشروط والمتطلبات الصعبة**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اشتكى بعض المشاركين من صعوبة توفير الضمانات أو الكفيل، واشتراط صكوك ملكية، مما قد لا يتوافر لدى أصحاب المشاريع الناشئة، وهو ما يتطلب مرونة أكبر في شروط التأهيل.

6. ضعف تنوع أدوات التمويل أو عدم كفايتها

لوحظ أن بعض المشاركين يرون أن التمويل المتاح لا يغطي جميع القطاعات، خصوصًا في المجالات التقنية أو في المناطق الطرفية، إضافة إلى أن المبالغ المتاحة غير كافية.

السؤال الثاني: ما المقترحات التي تراها مناسبة لتطوير السياسات العامة لتمويل الابتكار في المملكة؟

من خلال تحليل مضمون إجابات المشاركين، يمكن تصنيف المقترحات إلى ستة محاور رئيسية تعكس رؤيتهم العملية لتطوير السياسات العامة في مجال تمويل الابتكار:

1 .**تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية:** شكلت هذه الفئة أبرز المحاور تكرارًا، حيث أشار العديد من المشاركين إلى أهمية:

- تسريع الإجراءات.
- تسهيل المتطلبات.
- تقليل التعقيدات الإدارية.
- جعل شروط التمويل مرنة ومناسبة لطبيعة المشاريع الابتكارية.

يعكس ذلك إدراكًا عامًا بأن الإجراءات الحالية لا تزال تعوق سهولة الوصول إلى الدعم، مما يتطلب مراجعة تنظيمية شاملة لتحسين الكفاءة التشغيلية للجهات الداعمة.

2 .**تنويع قنوات وأدوات التمويل:** اقترح المشاركون:

- توسيع صناديق التمويل المتخصصة.
- توفير تمويل مبكر من خلال الحاضنات.
- دعم الابتكارات التقنية والعالية المخاطر.
- تقديم قروض تمويلية منخفضة الفوائد.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يعكس هذا وعيًا متزايدًا بضرورة تنويع مصادر التمويل وتخصيصها حسب مراحل الابتكار المختلفة، خاصة التمويل التأسيسي ورأس المال الجريء.

3 .**التوعية والشفافية:** حيث أكد العديد على أهمية:

- رفع مستوى التثقيف العام حول الابتكار.
- إطلاق حملات إعلامية تعريفية.
- توضيح الجهات الممولة وآليات التقديم.
- توفير منصات رقمية موحدة وشاملة.

يشير ذلك إلى فجوة معلوماتية ومعرفية تستوجب تدخلاً حكوميًا في مجال التوعية الاستراتيجية، من خلال إنشاء بوابات ذكية وإطلاق حملات تعريفية منظمة.

4 .**إشراك القطاع الخاص وتحفيز المستثمرين:** طرحت مقترحات مهمة مثل:

- تقديم حوافز للمستثمرين (كالإعفاءات الضريبية).
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- ضمان جزئي للمخاطر لتشجيع التمويل التجاري.

يؤكد المشاركون على ضرورة تحويل تمويل الابتكار من مسؤولية حكومية بحتة إلى مسؤولية مشتركة مع القطاع الخاص.

5 .**دعم الفئات المستهدفة وتوسيع الشمول:** حيث برزت اقتراحات مثل:

- دعم الموهوبين وأصحاب الدخل المحدود.
- مراعاة المشاريع الناشئة والمناطق الطرفية.
- تأسيس صناديق داخل الجامعات أو الجهات التعليمية.

تُظهر هذه الإجابات إدراكًا لأهمية العدالة في الوصول للتمويل، وأن السياسات الحالية تحتاج إلى أن تكون أكثر شمولًا ومراعاةً للفروقات الاجتماعية والجغرافية.

6 .**إنشاء كيانات جديدة متخصصة:** حيث اقترح البعض:

- تأسيس وزارة أو هيئة وطنية للابتكار.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- وجود جهة موحدة للتمويل.
- إطلاق مراكز استشارية ومؤسسات احتضان.

يعكس هذا الطرح قناعة بأن تعدد الجهات وضعف التنسيق يؤدي إلى تشتت الجهود، مما يتطلب توحيد المرجعية المؤسسية وتأسيس أطر حوكمة متخصصة.

المعاملات A					
النموذج	المتغير	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	اختبار t	مستوى المعنوية
1		B قيمة	الخطا المعياري	Beta		
	الثابت	5.556	.402		13.836	0.000
السياسات العامة في المملكة العربية السعودية		0.412	.043	.308	7.571	0.000
تعزيز تمويل الابتكار						

4-3-1 اختبار فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: "هناك أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية للسياسات العامة في المملكة العربية السعودية على تعزيز تمويل الابتكار، مما يساهم في تحفيز الاقتصاد المعرفي في المملكة."

ولاختبار أثر **السياسات العامة في المملكة العربية السعودية** على المتغير التابع **تعزيز تمويل الابتكار**، قام الباحث بإيجاد معامل الانحدار المتعدد الذي يبين العلاقة بين المتغير المستقل وتأثيرها على المتغير التابع كما في الجداول (8-9)

جدول رقم (8) المصدر: إعداد الباحث من النتائج الإحصائية باستخدام برنامج spss

جدول تحليل التباين ANOVA					
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1	الانحدار	40.650	4	10.162	17.986	0.000
	البواقي	157.080	96	0.565		
	الاجمالي	197.729	100			
تعزيز تمويل الابتكار						
السياسات العامة في المملكة العربية السعودية						

جدول رقم (9): إعداد الباحث من النتائج الإحصائية باستخدام برنامج spss

نلاحظ من الجدول رقم (8-9) أن للسياسات العامة في المملكة العربية السعودية تأثير على تعزيز تمويل الابتكار لأن مستوى دلالة T يساوي (0.000) وهو أقل من (0.05)، إن قيمة بيتا موجبة للمتغير المستقل.

الفرضية الثانية :هناك أثر سلبي للتحديات والمعوقات التنظيمية على فعالية السياسات التمويلية للابتكار في المملكة العربية السعودية.

ولاختبار أثر التحديات والمعوقات التنظيمية على فعالية السياسات التمويلية للابتكار في المملكة العربية السعودية، قام الباحث بإيجاد معامل الانحدار المتعدد الذي يبين العلاقة بين المتغير المستقل وتأثيره على المتغير التابع كما في الجداول (10-11)

جدول رقم (10) المصدر: إعداد الباحث من النتائج الإحصائية باستخدام برنامج spss

جدول تحليل التباين ANOVA						
النموذج		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
1	الانحدار	18.537	4	4.634	15.327	0.000
	البواقي	11.363	96	0.307		
	الاجمالي	29.900	100			
فعالية السياسات التمويلية للابتكار في المملكة العربية السعودية						

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

	المعاملات A				
النموذج	المتغير	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	اختبار t	مستوى المعنوية
1		B قيمة	الخطا المعياري	Beta		
	الثابت	5.23	0.41		12.76	0.000
التحديات والمعوقات التنظيمية		0.45-	0.41	0.41-	3.21-	0.002
فعالية السياسات التمويلية للابتكار في المملكة العربية السعودية						

جدول رقم (11): إعداد الباحث من النتائج الإحصائية باستخدام برنامج spss

نلاحظ من الجدول رقم (10-11) تشير معاملات الانحدار إلى أن **التحديات والمعوقات التنظيمية** لها تأثير سلبي ومعنوي على على **فعالية السياسات التمويلية للابتكار في المملكة العربية السعودية** ، حيث أن قيم B سالبة وجميع القيم الاحتمالية Sig أقل من 0.05. أظهرت نتائج تحليل ANOVA أن قيمة F بلغت (15.327) مع دلالة إحصائية Sig = 0.000 (< 0.05)، مما يدل على أن النموذج ككل معنوي إحصائياً.

الفرضية الثالثة :"يوجد أثر إيجابي للتمويل الحكومي للابتكار في المملكة العربية السعودية على نجاح المشاريع الابتكارية الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز من دورها في دعم الاقتصاد الوطني."

ولاختبار أثر للتمويل الحكومي للابتكار في المملكة العربية السعودية على نجاح المشاريع الابتكارية الصغيرة والمتوسطة ، قام الباحث بإيجاد معامل الانحدار المتعدد الذي يبين العلاقة بين المتغير المستقل وتأثيره على المتغير التابع كما في الجداول (12-13)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المعاملات A					
النموذج	المتغير	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	اختبار t	مستوى المعنوية
1		B قيمة	الخطا المعياري	Beta		
	الثابت	2.11	0.35		6.03	0.000
التمويل الحكومي للابتكار في المملكة العربية السعودية		0.68	0.13	0.81	5.27	0.000
نجاح المشاريع الابتكارية الصغيرة والمتوسطة						

جدول رقم (12) المصدر: إعداد الباحث من النتائج الإحصائية باستخدام برنامج spss

جدول تحليل التباين ANOVA					
النموذج		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
1	الانحدار	20.785	4	20.785	27.812	0.000
	البواقي	10.915	96	0.280		
	الاجمالي	31.700	100			
نجاح المشاريع الابتكارية الصغيرة والمتوسطة						
التمويل الحكومي للابتكار في المملكة العربية السعودية						

جدول رقم (13): إعداد الباحث من النتائج الإحصائية باستخدام برنامج spss

تشير معاملات الانحدار إلى أن التمويل الحكومي للابتكار له تأثير إيجابي ومعنوي على نجاح المشاريع الابتكارية، حيث أن قيمة B موجبة (0.68) والدلالة الإحصائية Sig أقل من 0.05.

وأظهرت نتائج تحليل ANOVA أن قيمة F بلغت (27.812) مع دلالة إحصائية (Sig = 0.000 (< 0.05، مما يدل على أن النموذج ككل معنوي إحصائياً.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل الخامس

الفصل الختامي للبحث

5-1 النتائج والتوصيات

5-1-1 نتائج البحث والاستنتاجات:

1- فاعلية السياسات العامة في تمويل الابتكار

أظهرت نتائج الدراسة أن السياسات العامة المعتمدة في المملكة العربية السعودية تساهم بشكل إيجابي وفعّال في تعزيز تمويل الابتكار، حيث حصلت معظم العبارات في جدول المتوسطات الحسابية على درجات موافقة مرتفعة، لا سيما ما يتعلق بدعم رؤية 2030 للابتكار، وتوافر السياسات الحكومية الداعمة، والتمويل الموجه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2- دور التمويل الحكومي في دعم المشاريع الابتكارية الصغيرة والمتوسطة

أظهرت النتائج أن التمويل الحكومي يسهم بصورة مباشرة في دعم استدامة ونجاح المشاريع الابتكارية الصغيرة والمتوسطة، مما ينعكس إيجابًا على تنمية الاقتصاد الوطني من خلال خلق فرص عمل، وتنويع مصادر الدخل، وتشجيع ريادة الأعمال.

3- التحديات التنظيمية والإجرائية كعائق رئيسي

أظهرت نتائج المقابلات وتحليل السؤال المفتوح أن الإجراءات البيروقراطية، وتعقيد المتطلبات، وعدم وضوح الآليات، تشكل عوائق رئيسية أمام الاستفادة المثلى من التمويل، مما يؤثر سلبًا على فعالية السياسات التمويلية، وهو ما أكدته الفرضية الثانية من خلال وجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية للتحديات التنظيمية على فعالية تلك السياسات.

4- دور السياسات العامة في تحفيز الاقتصاد المعرفي

أكدت نتائج الفرضية الاولى أن السياسات العامة ذات التوجه الابتكاري تسهم في خلق بيئة ملائمة لنمو الاقتصاد المعرفي في المملكة، من خلال تمكين رواد الأعمال، وتوسيع نطاق البحث والتطوير، وتيسير الحصول على التمويل الابتكاري.

5- نقص التوعية وضعف الوصول للمعلومات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كشفت إجابات المشاركين في المقابلات عن وجود فجوة واضحة في التوعية بالجهات الممولة، وآليات الحصول على التمويل، مما يحدّ من فرص الاستفادة من السياسات القائمة، لا سيما لدى المبتكرين الجدد أو في المناطق الطرفية.

5-2 التوصيات

1- تبسيط الإجراءات التمويلية وتقليل البيروقراطية

تشير تقارير البنك الدولي (2023) إلى أن الدول التي تبنت التحول الرقمي في الإجراءات الحكومية (مثل إستونيا وسنغافورة) نجحت في تقليص زمن الموافقة على طلبات التمويل بنسبة تصل إلى 60%. وعليه، فإن إنشاء منصة رقمية موحدة لتمويل الابتكار في السعودية يمكن أن يسهم في رفع معدلات الاستفادة من برامج التمويل وتسريع تحويل الأفكار إلى مشاريع قائمة.

2- تعزيز التوعية والشفافية المعلوماتية

أظهرت دراسة OECD (2022) أن ضعف المعرفة ببرامج الدعم يؤدي إلى أن أقل من 40% من رواد الأعمال في بعض الدول الأوروبية كانوا على دراية كاملة بالخيارات التمويلية المتاحة. أما في فنلندا، فإن برامج التوعية والشفافية المعلوماتية رفعت معدلات التقديم على التمويل المبتكر بنسبة 30%. وبالمثل، يمكن للسعودية أن تحقق قفزة نوعية من خلال حملات توعوية موجهة للجامعات والمبتكرين الشباب.

3- تنويع قنوات وأدوات التمويل

تشير إحصائيات Global Startup Ecosystem Report (2023) إلى أن صناديق التمويل المبكر Seed Fundsساهمت في نمو الشركات الناشئة بنسبة 47% في وادي السيليكون، و32% في إسرائيل (Startup Nation).هذا يبرز أن إنشاء صناديق سعودية متخصصة للقطاعات عالية المخاطر (كالذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة) يمكن أن يعزز بيئة الابتكار محليًا.

4- إنشاء جهة وطنية موحدة لتمويل الابتكار

التجربة الكورية الجنوبية مع Korea Innovation Foundationمثال بارز؛ حيث ساعد وجود كيان وطني موحد في تنسيق التمويل والدعم، مما أسهم في ارتفاع الإنفاق على البحث والتطوير إلى أكثر من

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4.8% من الناتج المحلي الإجمالي .(OECD, 2021) وبالتالي، يمكن للسعودية الاستفادة من نموذج مماثل لتعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص.

5- تحفيز المستثمرين والقطاع الخاص

في ألمانيا، أسهمت الحوافز الضريبية الموجهة للاستثمار في الابتكار في زيادة حجم الاستثمارات الخاصة في البحث والتطوير بنسبة 25% خلال خمس سنوات .(European Commission, 2020) ومن ثم، فإن تبني السعودية لسياسات مماثلة سيشجع القطاع الخاص على الدخول في شراكات أكثر جرأة مع الدولة لدعم الابتكار.

5- دعم البحث والتطوير في الجامعات والمراكز العلمية

تشير بيانات وزارة التعليم العالي الكندية (2022) إلى أن 65% من براءات الاختراع الوطنية خرجت من الجامعات، بدعم مباشر من صناديق تمويل حكومية للبحث والتطوير. هذا النموذج يبرز أهمية تعزيز الصلة بين الجامعات السعودية واحتياجات القطاعات الحيوية، بما يسهم في توجيه الأبحاث نحو حلول عملية ومستدامة.

5-3 الخاتمة

يتضح من خلال نتائج هذا البحث أن السياسات العامة في المملكة العربية السعودية قد قطعت شوطاً كبيراً في تعزيز تمويل الابتكار، وذلك من خلال تبنّي توجهات استراتيجية واضحة تنسجم مع أهداف رؤية المملكة 2030، التي أولت الابتكار اهتمامًا محوريًا باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التحول نحو اقتصاد معرفي مستدام. فقد كشفت نتائج الدراسة عن فاعلية السياسات العامة في دعم الابتكار، لاسيما من خلال التمويل الحكومي الموجه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوافر البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة، وهو ما انعكس إيجابًا على تنمية روح ريادة الأعمال وتحفيز النمو الاقتصادي.

في المقابل، أظهرت الدراسة أن ثمة تحديات تنظيمية وإجرائية لا تزال تشكل عائقًا أمام الاستفادة المثلى من هذه السياسات، تمثلت في البيروقراطية وتعقيد الإجراءات وضعف التوعية المؤسسية، مما يقلل من فرص الوصول إلى التمويل المتاح خاصة لدى الفئات الناشئة أو في المناطق الطرفية. كما بيّنت

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الدراسة أن هنالك فجوة في المعلومات والشفافية، ما يستدعي تدخلًا ممنهجًا لتقوية قنوات التواصل بين الجهات الحكومية والمستفيدين.

وانطلاقًا من هذه النتائج، تقدّم الدراسة جملة من التوصيات العملية التي يمكن أن تُسهم في تعزيز فعالية السياسات التمويلية للابتكار في المملكة، من أبرزها: تبسيط الإجراءات وتقليص البيروقراطية، تعزيز التوعية بالبرامج التمويلية، تنويع أدوات التمويل، إنشاء جهة وطنية موحدة تُعنى بتمويل الابتكار، وتحفيز الشراكة مع القطاع الخاص والمستثمرين، إلى جانب دعم منظومة البحث والتطوير في الجامعات ومراكز الابتكار الوطنية.

ختامًا، يمكن القول إن المملكة العربية السعودية تمتلك البنية المؤسسية والرؤية الاستراتيجية الكفيلة بتحقيق قفزات نوعية في مجال الابتكار، بشرط الاستمرار في تطوير السياسات التمويلية ومواجهة التحديات البنيوية والإجرائية، بما يعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على التنافسية، والتنوع، وتحقيق الريادة في مجالات التقنية والابتكار على المستويين الإقليمي والعالمي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قائمة المراجع

المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

- Wa'ed Ventures. (2023). واعد فنتشرز – الموقع الرسمي. https://www.aramco.com/ar/what-we-do/commercial-ecosystems/waed-ventures
- أرامكو السعودية. (2025). واعد فنتشرز: عشر سنوات من تمكين رواد الأعمال. https://www.aramco.com/ar/news-media/elements-magazine/2025/waed-ventures
- أرقام. (2022). "سابك" تدعم أكثر من 100 مشروع من خلال "نسند". https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1602337
- بوميدين، ي. (2018). تمويل الجماعي كمصدر لتمويل الابتكار: الفرص والتحديات. مجلة ASJP، 3(1).
- الحربي، س. (2020). الابتكار في الاقتصاد السعودي: التحديات والفرص. مجلة الاقتصاد السعودي.
- الحميد، ع. (2023). تحولات البحث العلمي في السعودية بعد تأسيس هيئة RDI. المجلة السعودية للدراسات المستقبلية، جامعة الملك سعود.
- الرشيد، ع. (2023). دور الصناديق التنموية في دعم الابتكار في السعودية. مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة الملك عبد العزيز.
- الزهراني، م. (2017). السياسات العامة ودعم الابتكار: دراسة تحليلية. دار الفكر العربي.
- سابك. (2023). مبادرة نسند لتمكين المحتوى المحلي. https://www.sabic.com/ar/sustainability/nusaned
- السعوديبيديا. (بدون تاريخ). صندوق التنمية الوطني. https://saudipedia.com/article/5285/
- الشريف، م. (2021). دور مراكز البحوث في دعم الابتكار وصنع السياسات: دراسة حالة مؤسسة KAPSARC. المجلة السعودية للعلوم الاجتماعية والاقتصادية، جامعة الإمام محمد بن سعود.
- الشريف، ن. (2022). أثر برامج منشآت في تمكين ريادة الأعمال والابتكار في السعودية. المجلة الخليجية للاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير سلطان.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- الشـــميمري، أ. ب. ع. (2024). الابتكار: الأســـاســـيات والنظريات والتطبيقات. جامعة الملك سعود.
- الشـــنيفي، ع. ع. (2018). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في الســـعودية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 10(2).
- الشـــنيفي، ع. ع. (2018). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في الســـعودية. مجلة العلوم التربوية والنفسية، 10(2).
- الشورى السعودي. (2021). قرار تأسيس الهيئة ونظامها التنظيمي.
- الشورى السعودي. (2021). قرار تأسيس الهيئة ونظامها التنظيمي.
- الصندوق الصناعي السعودي .(2023) *برامج التمويل الموجهة للمحتوى المحلي* . https://www.sidf.gov.sa
- عبدالكريم، ع. ف .(n.d.). *دعم الابتكار وسيلة لتعزيز النمو والقدرة التنافسية* .البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاستثمارات.
- عقبة، م. م. ع. (2021). آليات مقترحة لتنويع مصادر التعليم الجامعي الحكومي بالمملكة العربية السعودية .*مجلة بحوث التعليم والابتكار، 3*.(3)
- غامدي، م.، وآخرون .(2016) *مبادئ التمويل* .كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية، جامعة أم القرى.
- فاستركابيتال .(n.d.) *تمويل الابتكار: دليل لأصحاب الأعمال التنفيذيين* . https://fastercapital.com/arabpreneur
- الفهداوي، ف. خ .(2001). *السياسة العامة* (ص 32). دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- فهمي، هـ. ع. (2024). الابتكارات المالية ودعم الاستثمار: تحفيز التمويل في مجلس التعاون الخليجي .*مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 33*.(1)
- قطب، ي. س. ع. (2025). آليات تمويل الابتكار وريادة الأعمال في الدول العربية في عصر التحول الرقمي .*المجلة العربية للمعلوماتية وأمن المعلومات، 6* .(19)المؤسسة العربية للعلوم والآداب.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- كاتب غير معروف .(2023) *صندوق التنمية الوطني: التقارير السنوية* . https://ndf.gov.sa/ar/home/
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الإسكوا] .(n.d.) *سياسة الابتكار للتنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية*.
- محمد، ن. الجابري. (2005). مشاركة الكلفة في التعليم والإفادة منها في تمويل التعليم السعودي. في *مؤتمر التعليم الجامعي مجلة اتحاد الجامعات العربية*، جامعة اليرموك، الأردن.
- reinsagcy. (2024). *أهمية الابتكار وريادة الأعمال في السعودية* . https://www.reinsagcy.com/ar/blog/...
- saudiminds. (n.d.). *البرنامج السعودي لمنح الابتكار* https://rdia.gov.sa/programs/funding/ .
- Vision 2030. (n.d.-a). *برنامج صندوق الاستثمارات العامة* . https://www.vision2030.gov.sa/...
- Vision 2030. (n.d.-b). *برنامج تطوير القطاع المالي*...https://www.vision2030.gov.sa/ .
- Wisdom Global. (2024). *الابتكار المالي وتعزيز الاقتصاد المستدام* https://wisdomglobal .
- الهيئة البحث والتطوير والابتكار .(2023) *الاستراتيجية الوطنية للبحث والتطوير والابتكار* . https://rdia.gov.sa
- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) .(2023) *السعودية تبتكر* . https://www.monshaat.gov.sa/ar

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Citi. (2014). Innovative Financing for Development: Innovative Financing Initiative. Global Development Incubator.
- Dunn, W. N. (2018). Public policy: A new introduction (2nd ed.). Routledge.
- ILO. (2018). Innovative finance. https://www.ilo.org/resource/other/innovative-finance
- KACST. (2020). Annual report. https://www.kacst.edu.sa
- KAPSARC. (2022). About us. https://www.kapsarc.org
- MedAccess. (2021). What is innovative finance? https://medaccess.org/innovative-finance/what-is-innovative-finance/
- NORRAG. (n.d.). Introduction to IFE. https://www.norrag.org/introduction-to-ife/
- OECD. (2020). Innovation in the public sector: Enabling better performance, driving new directions. OECD Publishing.
- SIDF. (2022). NOMO program overview. https://www.sidf.gov.sa
- Work Corner. (n.d.). Innovation support. https://www.workcorner.co/innovation-support
- Hall, B. H., & Lerner, J. (2010). *The financing of R&D and innovation*. In B. H. Hall & N. Rosenberg (Eds.), *Handbook of the economics of innovation* (Vol. 1, pp. 609–639). Elsevier. https://doi.org/10.1016/S0169-7218(10)01014-2
- Lundvall, B.-Å. (1992). *National systems of innovation: Towards a theory of innovation and interactive learning*. Pinter Publishers.
- Mazzucato, M. (2018). *The entrepreneurial state: Debunking public vs. private sector myths* (Revised ed.). Penguin Books.
- Organisation for Economic Co-operation and Development. (2021). *OECD science, technology and innovation outlook 2021: Times of crisis and opportunity*. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/75f79015-en